الفصـل الأول

مبادرة القـدس
و زيارة السـادات لإسرائيل

- التوجه نحو القدس وزيارة السادات لإسرائيل .
- استراتيجية ما بعد مبادرة القدس
- الطريق إلى كامب ديفيد .

obeikandl.com

السادات و اتفاقيات كامب ديفيد

www.obeikandl.com

خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى مبادرة القدس ثبت أن مرحلة الاتفاقيات « المحدودة « قد انتهت واستنفدت أغراضها ، وأن الخطوة التالية لن تتم إلا بعقد اتفاقية سلام نهائية يتحقق بها التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تكن مصر مستعدة بعد لهذه الخطوة الشاسعة. صحيح أن السادات لم يخفِ توجهاته نحو إسرائيل وطرح مبادرات السلام لبدء طريق التسوية السلمية منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية ولكن بشكل تدريجي و بتحرز شديد . و ربما كانت ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الإقليمية و الدولية مصوبة في النهاية نحو ذاك الهدف .

وما بين الاستعداد والانتظاربدت حلقات الحصارتضيق حول السادات شيئا فشيئا خاصة في ظل العزلة التي فرضتها اتفاقية سيناء الثانية وتدهورالعلاقات العربية ، وبخاصة مع الشريك المحارب دون استشارته أو التنسيق معه لتحقيق المزيد من المكاسب الأمرالذي قلب الشراكة إلى عداء و صراع مريرلتركه سوريا منفردة وسط الصراع ، وزيادة حدة الأزمة اللبنانية [1] ، وتجمد الموقف السياسي في غياب التقدم نحو الحسم النهائي بانشغال واشنطن بأمورها الداخلية وتراجع أزمة الشرق الأوسط ليهددها شبح اللاسلم و اللاحرب الذي بات يطارد السادات ..

وهو ما استغلته إسرائيل ببراعة ، ونفذت عبر الحصار المضروب حول السادات برسالة هامة عن طريق الملك الحسن [ملك المغرب] في يناير١٩٧٦ لتكون البديل الوحيد أمام السادات للخروج من الأزمة فأوضحت الرسالة الظروف الراهنة وأن عملية السلام بين مصر وإسرائيل لم يعد سهلا الرجوع فيها ولابد لمسارها أن يكتمل وصولا إلى وضع العلاقات الطبيعة بين البلدين . ولعل أهم ما طرحته الرسالة هو أن الاعتماد على واشنطن لكي تكون وسيطا بين الطرفين لم يعد أمرا مجديا الآن . كما أن نتائج انتخابات الرئاسة ليست مضمونة لصالح

١ ـ حول الأزمة اللبنانية ، أنظر ، دايفيد هيرست ، البندقية وغصن الزيتون : جذور العنف في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الرحمن إياس [بيروت : شركة رياض الريس للكتب والنشر ، ط١ ٢٠٠٣] صـ ٥٢٤ ـ ٥٢٩

فورد ، وإذا حدث أن جاء كارتر فسوف يحتاج إلى سنة كاملة ـ على أقل تقدير ـ حتى يستطيع الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط ؛ ومعنى ذلك ضياع عامين بدون تقدم . وكانت إسرائيل على إدراك تام لأبعاد ذلك بأن الوقت في حد ذاته يمثل أهم عناصر الضغط على السادات . مع التلويح بأن واشنطن لا تستطيع أن ترغم إسرائيل على شيء لا تقبله إسرائيل من تلقاء نفسها ، مقتنعة به و راغبة فيه . ولكن الأخطر من ذلك هو عرض إسرائيل بأن أي عمل مباشر ومشترك بينها وبين مصر سوف يكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها ، وفي نفس الوقت للرأي العام الإسرائيلي الذي سيشعر باطمئنان لبدء تعامل مباشر بين حكومته وبين السادات . وأنه والحال كذلك فإن مصر وإسرائيل ينبغي أن تأخذا زمام الأمور في أيديهما وأن تصلا بالعلاقات بينهما إلى وضع طبيعي ، وهذا في مصلحة الطرفين [١] ..

وهنا يمكننا القول بأن رسالة رابين كانت نقطة البداية لتفكيرالسادات في اللقاء المباشرمع إسرائيل وجها لوجه ، سبقتها مرحلة تمهيدية تكفلت بها استراتيجية رحلات كسينجر المكوكية بين عامي [١٩٧٤-١٩٧٥]

من جانب وإعادة السادات ترتيب أوراقه من جانب آخر بحذروترقب [٢] .

هكذا أصبح السادات في موقف بالغ الصعوبة فهو لا يستطيع أن يقف بعملية السلام التي قد بدأها في منتصف الطريق ولا يزال ٨٥٪ من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية ، في حين أنه لا يستطيع مجاراة إسرائيل ببدء اتصالات مباشرة مع حكومتها ؛ لما سوف يعرضه لأخطار جسيمة في ظل الشكوك التي أثارتها اتفاقية سيناء الثانية وما تسرب عن تفاصيل ملحقاتها السرية ، وفي نفس الوقت ليس بقادرعلى الانتظار الذي ربما يطول إلى أمد غير محدد .

وأمام تجمد الموقف السياسي ومحاصرة إسرائيل كان السادات يبحث عن

١ـ انظر نص الرسالة الإسرائيلية ، يعرضها محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٢٨٤ – ٢٨٥ .

٢ـ راجع ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٥٩ .

obeikandl.com

مخرج خلاف ذلك ليكمل به طريق السلام ، فكانت آخر أوراقه لمغازلة واشنطن حتى لا تنفرد به إسرائيل ويقع فريسة سهلة لها ـ هي إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية ، فتم إلغاؤها بالفعل في منتصف مارس ١٩٧٦ [١] . ولم يزد رد واشنطن على خطوة السادات بأكثرمن إعجابها بسياسة الاعتدال المصرية [٢]. ليحرق السادات كل أوراقه بدون عائد .

فماذا كان ينتظر السادات من واشنطن ، التي كان هدفها الرئيسي طوال الوقت سواء قبل الحرب أو بعدها هو حمله على المفاوضات المباشرة وجها لوجه مع إسرائيل ؛ لما لذلك من أبعاد على كافة المستويات ليس على مصر وحدها ، بل على المنطقة بأسرها . فبهذا الهدف تتحقق المصالح المشتركة ـ محور العلاقات الاستراتيجية ـ لكل من واشنطن وتل أبيب ، فمن المنطقي ألا تعارض واشنطن مساعي إسرائيل في تحقيق ذلك الهدف ، بل ستسعى جاهده لمساندتها بكل ثقلها وبكل الطرق ..

وجاءت ضغوط الجبهة الداخلية لتدفع بالأمور إلى مسارها المحتوم، جسدتها مظاهرات ١٨/١٩يناير١٩٧٧ ؛ لتمثل أقوى محرك للسادات نحو تغيير سياسته الداخلية والخارجية بخطوات أوسع مدى ؛ فقد أحدثت شرخا عميقا في شرعية السادات وإصابته بصدمة عنيفة لم تخطر له على بال أفقدته إلى حد ما اتزانه ؛ لتصبح نقطة فاصلة لمرحلة سابقة وأخرى لاحقه من عهد السادات ؛ حيث أنه أعاد حساباته وترتيب أوراقه بشكل مختلف فسوف يستغل ملف أحداث يناير ليصبح سيفه المسلط على الجبهة الداخلية ؛ فقد ارتأى فيها السادات تحديا شعبيا لسلطته وتصور أن للعناصر اليسارية ومن ورائهم السوفيت يدا في هذه الأحداث . وغذت تل أبيب وواشنطن هذا الاعتقاد [٣] لتؤكد للسادات مدى أهمية

---

١ ـ حول تفاصيل إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية ، انظر ، إسماعيل فهي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ – ٢٧٩ . وهو ما سوف نتناوله تفصيلا فيما بعد .

٢ ـ حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤٢٤ .

٣- ليصل الأمر إلى الإغارة على ليبيا في يوليو ١٩٧٧ ، انظر ،محمدحسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص ٣٢٨ ـ ٣٣٤ .

الانتقال للمعسكر الآخر لحماية سلطته [1].

فبدا دوي أصداء أحداث يناير يأخذ أبعاده لدى السادات ويجعله في عجلة من أمره أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام والرخاء ـ الذي طالما وعد به ـ على أرض الواقع وحسم النزاع واسترداد الأرض المحتلة بأي طريقة ما ، حتى ولو على حساب الآخرين علنا . كما ساهمت في وضع قضايا الشرق الأوسط على جدول الأعمال الأمريكية ، حرصا على نظام السادات وبقائه في الحكم .

وفي ظل هذه الظروف وصل السادات إلى واشنطن لإجراء مباحثات مع كارتر بحلول أبريل ، تلك التي خرج منها السادات بانطباع متفائل حول رغبة كارتر الأكيدة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط بما يتضمن أمن الحدود ، والمسألة الفلسطينية ، إلى جانب مناقشة المسائل الإجرائية المتعلقة بكيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة ، وكانت أكثر المظاهر تشجيعا خلال هذه الجولة استعداد السادات لتقبل فكرة أن السلام يستلزم إقامة علاقة طبيعية مع إسرائيل ؛ بما في ذلك التبادل الدبلوماسي والاعتراف الكامل ، بينما كان فكر كارتر يتمحور حول افتراضين أساسيين هما الوصول إلى تسوية سلمية تنجم عن اتفاق مسبق على المبادئ الأساسية في إطار شامل ، وليس على مساومات جزئية حول قضايا منفصلة ، واقتناعه بأن إسرائيل تستطيع تحقيق الأمن علاوة على السلام والاعتراف بها داخل الحدود الجغرافية لعام ١٩٦٧ بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها وأن أمن إسرائيل سيقوم في نهاية الأمر على نوعية العلاقات السياسية التي تربطها مع جيرانها بقدرما يقوم على قوتها العسكرية [2] . ويمكن اعتبار ذلك مضافا إليه خروج كسينجر من البيت الأبيض واختفاء لعنته ولو إلى حين من حسن الطالع إلى حد ما .. في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل مهيأة هي الأخرى لمناقشة الانسحاب ، وأن مسألة الأمن لن تتطلب بالضرورة تغيرات كبيرة في الحدود تتجاوز خطوط ١٩٦٧، ولكنها تصر على عدم تقبل وجود دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية [3] .

1- Doreen , Kays . op . cit , P 221 .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٠ و كذلك هوامش الصفحة ذاتها .

3- Galal , El Rashidi , op cit , p 75 .

وعلى ضوء ذلك شرعت حكومة كارتر بحلول منتصف العام في الإعلان عن مبادرتها السلمية ، وكانت النتائج مشجعه للغاية [١] . ولكن هذا التفاؤل لم يدم طويلا ، فقد فاجأتهم كتلة الليكود بتولي رئاسة الوزراء ليصبح مناحم بيجن على رأس الحكومة الإسرائيلية يسبقه تاريخه المتطرف وما هو معروف به من تصلب وتشدد ، على أثر استقالة رابين [٢] . وعلى الفور بدأ بيجن أول أعماله بإعلان عدم استعداده لقبول مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية تحت أي ظرف من الظروف، والتزامه بالمستوطنات . لتصير هاتان النقطتان مصدرا رئيسيا للنزاع بين واشنطن وتل أبيب على مدار السنتين التاليتين [٣] . على نحو ما سنرى .

ويكمن وجه الاختلاف بين حكومتي بيجن و رابين أن بيجن كان يرغب في أن يقتصر دور واشنطن على الجمع بين الطرفين وألا تشترك في جوهر المباحثات العربية الإسرائيلية ، على النقيض من الحكومة السابقة التي كانت تفضل التشاور الوثيق بين البلدين على غرار سابقيها .

ولكن واشنطن قد قطعت بالفعل شوطا بعيداً على طريق محاولة استنباط مشروع مبادئ ينبغي الاتفاق عليه قبل انعقاد مؤتمر جنيف . وكان قد تم الاتفاق على خمسة مبادئ في مناقشات أجريت داخل الحكومة الأمريكية في أوائل يوليو. فنصت [النقطة الأولى] على أن الهدف هو السلام الشامل ، أما [الثانية] تعيد التأكيد على أهمية قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢و٣٣٨ كأساس للمفاوضات، بينما [الثالثة] تحدد هدف السلام على أنه ينطوي على إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء حالة الحرب ، وتعالج [الرابعة] مسألة الحدود و الانسحاب على مراحل ، أما [النقطة الخامسة] والأخيرة فتتعلق بالفلسطينيين وحقوقهم ، بما في ذلك الوسائل التي تسمح للفلسطينيين بحق تقرير المصير من خلال اتخاذ

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ٢٥١ وكذلك ، سيروس فانس ، خيارات صعبة [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط٢ ١٩٨٤] ، صـ ١٣ .

٢- في ٧ أبريل استقال رابين بسبب فضيحة مالية ، انظر محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٢٣ – ٣٢٤ .

٣- إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة : من تسوية إلى حلف [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط ١٩٧٩] ، صـ ١٩ . انظر كذلك ، مناحم بيجن سيرة ذاتية ، بقلم / أريك سليفر ، كتب مترجمة [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، د . ت] ، صـ ١٩٠ .

قرار بشأن وضعهم في المستقبل [١] .

وقد تم مناقشة هذه المبادئ أثناء زيارة بيجن لواشنطن ، الذي رفض بدوره النقطة الخاصة بالفلسطينيين كلية وبشكل قاطع ورفض مجرد النظر في أي حل للمسألة الفلسطينية ، وإصراره على عدم ذكر الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وهو ما وافق عليه كارتر نزولا على رغبة بيجن ، مع مناشدته مقابل ذلك بضبط النفس إزاء المستوطنات ، وعوضا عن ذلك بدأ الاهتمام بالقضايا الإجرائية [٢] .

وعلى أية حال فقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية لإحياء عملية السلام واستعادة قوة الدفع باتجاه تسوية شاملة في الشرق الأوسط ؛ حيث تركزت جهودها على استئناف مؤتمر جنيف بهدف المحادثات عن قرب ، وذلك بوضع صيغة تكون مقبولة من جميع أطراف النزاع ، ومحاولة التوفيق بقدر الإمكان بين المواقف ووجهات النظر المختلفة للأطراف قبل افتتاح المؤتمر . وكانت العقبة الأساسية أمام انعقاد المؤتمر هي كيفية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي كانت تعارضه إسرائيل شكلا وموضوعاً [٣] .

وفي هذا الصدد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها في التعامل مع إسرائيل ، على الرغم من بقاء الاختلاف حول الإجراءات و التفاصيل ، وكان أهم هذه المبادئ هي التزام كل دولة بعدم اتخاذ أية قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم لما لذلك من آثار عكسية خطيرةعلى القضية العربية برمتها [٤] . ورغم ذلك بدا واضحا أن الانقسامات والشكوك تسري بين أوصال المعسكر العربي . وعلى الجانب الأخر تسعى إسرائيل لعرقلة انعقاد مؤتمر جنيف [٥] .

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥١ – ٢٥٢ .
٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٢٢ .
٣- إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٢٨٦ – ٢٩٠ .
٤- المرجع نفسه .
٥- كانت إسرائيل وراء الهجوم المصري على ليبيا لتؤدب القذافي و حشوده على الحدود المصرية في ٢١/ ٧ / ١٩٧٧ ، انظر محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، ص ١٢ . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ ٣٢٨- ٣٣٤ .

وبحلول أغسطس ١٩٧٧، قام فانس برحلة هامة للشرق الأوسط ، حاملا معه نصا منقحا للمبادئ الخمسة [آنفة الذكر] لمناقشتها مع قادة مصر وسوريا والأردن وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ولبنان . مضافا إلى ذلك أربعة طرق محتملة لإشراك الفلسطينيين في مفاوضات جنيف [١] .

وخلال محادثات فانس في القاهرة أبدى السادات قلقا بالغا إزاء التحول نحو المناقشات الإجرائية ، و التخلي عن فكرة الموافقة المسبقة على المبادئ قبل الذهاب إلى جنيف وكان رأيه أنه ينبغي استخدام جنيف لتوقيع وثائق متفق عليها مسبقا فكان السادات لا يزال مشدودا لنموذج كسينجر ، مفضلا أن تقدم واشنطن خطة تستطيع جميع الأطراف أن تبدي رأيها بصددها ، ولتشجيع هذه الفكرة قدم السادات لفانس وثيقة سرية للغاية تتكون من جزئين : [الأول] منهما اختص بأربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائي عادل ودائم متمثلة في الانسحاب الكامل والشامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، الاعتراف بالحق الثابت للشعب العربي في فلسطين في إقامة دولته ، مع الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا ، و أخيرا الالتزام من جانب كل الدول في المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة . وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة ، وحل الخلافات بالسبل السلمية . وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام نصت الوثيقة على أن مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق الثاني مع إسرائيل في وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية [٢] .

وكان [الجزء الثاني] من المشروع المصري هو اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل ، يتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد ، سنوجزها فيما يلي :

أن الاتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائي بين الطرفين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ [م١] ، في حين

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ – ٢٧ .
٢- انظر ، نص الوثيقة ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٢٤ – ٣٢٦ .

تتعهد الحكومة الإسرائيلية بأن تسحب قواتها من سيناء وحتى الحدود الدولية لمصر وفق جدول زمني متفق عليه ، يتم تنفيذه خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاتفاق [م٢]، مقابل التزام مصر بتعهدها بضمان حرية الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران [م٣] ، كما يلتزم الطرفان بأن يقيما مناطق منزوعة السلاح على جانبي وامتداد الحدود بينهما مع قبول مرابطة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود ، مع وضع أجهزة الكترونية وجهاز للإنذار المبكرعلى أراضيهما بالقرب من الحدود [م٤] ، ويتعهد كل طرف بأن يحترم ويعترف بسيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي ، والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ويضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطني أو ممتلكات الطرف الآخر مع الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، أو استخدام القوة أثناء تنفيذ الاتفاق[م٥] ، مضافا إلى ذلك إعلان الطرفين أن الصراع بينهما قد انتهى ، والتعهد بإنهاء كافة المطالب والادعاءات وحالات الحرب [م٦]، وبعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما [م٧] بشرط أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أي مشكلة تظهر أثناء تنفيذ الاتفاق [م٨] ، وأخيرا ضرورة ضمان هذا الاتفاق من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه ... [م ٩] [1] .

هكذا مثلت هذه المواد مشروعاً لمعاهدة سلام أعرب السادات عن أنه مستعد لتوقيعها مع إسرائيل ، ولكنه لم يكن يود أن يعرف أي طرف من الأطراف الأخرى بوجودها . وحث فانس أن يطلب من إسرائيل أن تتقدم بمشروع معاهدة مضاد ، وعندئذ يمكن لفانس أن يكشف عن المشروع المصري ؛ الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى اقتراحات وسط من جانب واشنطن . حيث كان لا يزال السادات واثقا من نزاهة الوساطة الأمريكية . وكإجراء تكتيكي درج السادات على اللجوء إليه مراراً فيما بعد لإظهار حسن النوايا ومدى المرونة أخذ

١- المصدر نفسه .

نص المشروع وكتب على هوامشه بخط يده التنازلات الأخرى التي لديه استعداد لتقديمها قبل أن تبدأ معركة المفاوضات بشأنها [١] .

وإزاء موقف كارتر بإعلانه استعداد الولايات المتحدة للدخول في محادثات على مستوى عال مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما قبلت القرار ٢٤٢ ؛ وافقت منظمة التحرير الفلسطينية مع التحفظ بأن القرار غير كاف في إشارته للمشكلة الفلسطينية . وبهذا الوضع سهلت المنظمة من مهمة السادات بإمكانية المشاركة الفلسطينية معه للوصول إلى تسوية مع إسرائيل ؛ حتى لا يبقى في يد أحد من الأطراف العربية ما يزايد به عليه . فكان السادات جاداً في مسألة التمثيل الفلسطيني في أية تسوية ـ بشرط ألا تقف في سبيل استرداد سيناء ـ بصرف النظر عن مؤتمر جنيف ، فكان لا يزال على شكوكه إزاء فكرة الوفد العربي الموحد . وتأكيدا لذلك عرض السادات على ياسر عرفات أثناء وجود فانس بالإسكندرية ، فكرة غزة وأريحا أولاً ؛ بحيث تستطيع المنظمة أن تحصل على قطاع غزة وعلى موطئ قدم في الضفة الغربية ، مما يعطيها صفة مفاوض يقف على أرض وطنية ومنها يطالب ببقية الأرض في حدود مفهوم وتفسيرات قرارات مجلس الأمن [٢] . ففي هذه المرحلة لم يكن السادات مستعدا لعقد سلام منفصل مع إسرائيل ، فمازال يصر علي وضع إطار أوسع للتسوية .عندئذ فقط يمكنه المضي قدما لعقد اتفاق ثنائي و فتح الطريق أمام التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية [٣] . ولكن محاولة فانس بهذا الصدد نسفت من أساسها عندما ذهب إلى تل أبيب والتقى ببيجن وقدم له نتائج مباحثات الإسكندرية . وعلى الفور اعترض بيجن على العودة إلى جنيف أو إلى غيرها ، كما رفض بطريقة قاطعة اقتراح الوفد العربي الموحد والتمثيل الفلسطيني حتى ولو كان ضمن الوفد الأردني [٤] .

١-انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٣ ، مع ملاحظة عدم ورود أية إشارة إلى تلك الوثيقة في مذكرات فانس من قريب أو بعيد ..

٢-لمزيد التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٣٩ .

3- Wiliam .B.Quandt , Camp David ; Peace Making and Politics ; Washington.d . c. 1986 ; p 96.

٤- جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، ترجمة شبيب بيضون [بيروت : دار الفارابي ، ط١ ١٩٨٥] صـ ١٤ .

ورغم ضيق وغضب بيجن ـ ومن قبيل التسويف للبحث عن مخرج ـ امتثلت إسرائيل خلال سبتمبر ١٩٧٧ بتقديم وثيقة قانونية مطولة تركت المسألة الحرجة المتعلقة بالحدود ووضع المستوطنات في سيناء غامضة أما بند علاقات التطبيع بكافة مستوياته وفي كل المجالات فقد أخذ أسبقية التزام مصر تجاه المعاهدة المصرية / الإسرائيلية على ما عداها ، فأضحت أمورا محورية دارت حولها مواد المعاهدة المقترحة بإسهاب وتفصيل على نحو غير مسبوق ، مضافا إلى ذلك بعض المسائل التي تعد في حد ذاتها انتهاكا صارخا للسيادة المصرية على أراضيها ومياهها الإقليمية . والأخطر من ذلك كله أن تلك الشروط بحذافيرها قد ورددت في " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية بعد مرور أقل من عامين فقط [١] . كما قدمت سوريا و الأردن في نهاية الأمر قائمة بالمبادئ التي ينبغي أن تحكم أسس اتفاق السلام . ورغم أن المشاريع في حد ذاتها كانت بعيدة عما هو مطلوب ، فإنها مثلت أساسا يمكن أن يصاغ عليه اقتراح أمريكي وسط ، علاوة على إلزام الأطراف بمواقف مكتوبة محددة [٢] .

وكان الخيط الثاني من خيوط السياسة الأمريكية هو محاولة العثور على حل لمسألة كيفية تمثيل الفلسطينيين [٣]* في المفاوضات المقبلة في جنيف . وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي تعبر بها منظمة التحريرعن تحفظها على القرار ٢٤٢ ، إلا أن الشروط التي طالبت بها المنظمة لقبول صريح بالقرار ٢٤٢ كانت تتجاوز ما كانت واشنطن على استعداد للوعد به . وعلى الرغم من ذلك ، فإن السادات أخبر كارتر في أوائل أكتوبر أن المنظمة ستوافق على أن تمثل في وفد عربي موحد بشخصية فلسطينية من غير المسئولين في المنظمة . أما المحور الثالث لجهود واشنطن فقد انصب على محاولة إيجاد نوع من التفاهم مع الأطراف المتفاوضة حول الإجراءات التي تتبع في محادثات جنيف . فكان

١- انظر ، نص الوثيقة كاملة يعرضها إسماعيل فهمي على صفحات مذكراته ، مرجع سابق ، صـ ٣٣١ ـ ٣٤١ .

2- William B. Quandt , Camp David ; p 97.

٣- و هو ما يتناقض مع ما حرص السادات على تأكيده بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل و على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع مباحثات السلام و في مقدمتها مؤتمر جنيف ، انظر الأهرام ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، العدد [٣٢٨٨٤] .

السادات لا يزال يصر على أن يكون مؤتمر جنيف معدا إعدادا جيدا مسبقا ، وأن يكون أساسا للتوقيع و ليس للمساومة حتى لا يكون هناك قيد على تحركاته، و إلا فإنه سيعجز عن التقدم ويتحول إلى حالة جمود لا أمل فيها ، وظل مشدوداً بنموذج كيسنجر القائم على المحادثات «البالغة السرية» على مستوى رؤساء الحكومات ، أما إذا كانت المفاوضات الفعلية ستجرى في محفل شبه علني مثل جنيف فإن الأطراف العربية سوف تحد من حريته على المزيد من التنازلات ، وكذلك ستكون واشنطن عرضة للضغوط الدائمة سواء من الرأي العام الأمريكي أو الكونجرس الموالي لإسرائيل [١] .

وكانت إسرائيل تشاطر السادات شكوكه وظنونه حيال جنيف . وعلى الجانب الآخر كانت سوريا تحبذ فكرة الوفد الواحد كوسيلة لمنع الاتفاق المصري الإسرائيلي المنفرد الذي لم يعد موضع شك بعد اتفاقية سيناء الثانية وسلوك السادات وتوجهه نحو واشنطن وتل أبيب . وربما كان الاقتراح الأمريكي مخرجا لتلك المعضلة ، الذي يتمثل في حمل الجميع على قبول فكرة الوفد العربي الموحد بغرض إدخال الفلسطينيين في عملية السلام بهذه الوسيلة . وبعد افتتاح شكلي للمؤتمر تنقسم المحادثات إلى لجان فرعية تكون ثنائية الأطراف ، باستثناء المحادثات بشأن الضفة الغربية وغزة التي تنضم فيها مصر و الأردن إلى الفلسطينيين . وأخيرا كان المحور الرابع من استراتيجية واشنطن خاصا بمعالجة الدور الذي يقوم به الاتحاد السوفيتي كرئيس مشارك للمؤتمر [٢] .

وفي ظل هذه الاستراتيجية صدر البيان الأمريكي السوفيتي المشترك [٣]في أول أكتوبر ١٩٧٧ للدعوة إلى استئناف مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الأوسط ، واتفاق الدولتين العظميين على إحياء ما ورد في القرار ٢٤٢ من مبادئ، وزاد عليها النص على مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني[٤] ، وضرورة

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٢٧ – ٢٨ ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٤ .
٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه .
٣- انظر ، نص البيان ا لأمريكي السوفيتي كاملاً ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٥٠ – ٣٥٣ .
4- Shoukri , Ghali , op . cit , p389.

العودة إلى مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الأطراف بما في ذلك ممثل الشعب الفلسطيني .

وبدا أن الأمور تسير في مسارها الصحيح ، وهو ما لن تقبل به إسرائيل أو تسمح بتحقيقه أبداً .. وهنا فجر البيان الأمريكي السوفيتي عاصفة نارية من ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية في الدوائر المناصرة لإسرائيل والمعادية للسوفيات بحجة أن هذا المنطق يساهم في إعادة السوفيت للمنطقة . ولكن حقيقة الأمر أن هذه الضجة كانت بسبب ما ورد في البيان بشأن صيغة الحقوق الفلسطينية، التي لم تستخدمها واشنطن من قبل ، فكانت تقتصر على صيغة المصالح الفلسطينية، فضلا عن موقف كارتر تجاه عملية السلام بشكل عام [1]. والذي يعد تناقضا واضحا لما التزمت به واشنطن بشأن جنيف ، الذي حدد بالتفصيل سياسة واشنطن إزاء الفلسطينيين [لا اعتراف بمنظمة التحرير ، لا مفاوضات ....الخ] وهو ما نصت عليه مذكرة سرية [إحدى ملحقات اتفاقية سيناء الثانية] كما ذكرنا سابقا .

ومن الناحية الموضوعية ، كان البيان مجرد تسجيل للنصوص الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢، مع إضافة نص الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبرغم أن البيان بدا وكأنه تغير في السياسة الأمريكية وإعادة التوازن لإدارة الصراع الإقليمي . إلا أن السادات اتخذه بمثابة إنذار رسمي بأن الإدارة الأمريكية ستنفض يدها عن المشكلة ، وتوقف جهودها تماما ، إذ لا يعقل أن تكون الولايات المتحدة قد غيرت فجأة مخططها الاستراتيجي الذي يتضمن إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة . وبالتالي لا يمكن أن يعني هذا التحرك الأمريكي السوفيتي المشترك توجها جاداً نحو مؤتمر للتسوية ، وإنما تجميد للقضية [2] . وقد يفسر بأن البيان تلويح باتفاق أمريكي سوفياتي محتمل يمكن أن يكون أداة ضغط على إسرائيل لكي تعتدل . ولكن الخبرة السابقة بقدرة القيادة الأمريكية على ذاك الأمر لم تكن ترجح مثل هذا التفسير . إذن كان مضمون البيان – بغض النظر عما صرح

1- Melvin A . Friedlander , Sadat and Begin the Domestic Politics of Peace Making , New York ; Westview Press , 1983 , p 205 .
2- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 31 .

به – أداة ضغط على السادات نفسه الذي جعل من الحليف الاستراتيجي عدوه اللدود؛ فاستغل شبحه لمطاردة السادات عن المسارالمفترض وفراره لطريق واشنطن/ تل أبيب. وجاءت الاتصالات السرية مع إسرائيل بالمغرب لتسهم في إبعاد السادات تماما و باقتناع عن الموافقة على هذه الخطوة المحسوبة .

على أي حال ، إذا كان السادات عبرعن عدم ارتياحه فإن القيادة الإسرائيلية أعلنتها حربا . وكانت حساباتها مفهومه أيا كانت الفاعلية المتوقعة لمؤتمر جنيف، يظل التحول عن المسار الذي قبله السادات بأن ٩٩ ٪ من ورق اللعب في يد أمريكا انحرافا عن الوضع الأمثل بالنسبة لها ، فاحتكار واشنطن للعملية أعطى إسرائيل – بحكم السيطرة الصهيونية داخل المؤسسات الأمريكية – ضمانا أكيدا بالتحكم في الموقف و آلياته وفقا لشروطها . وبالتأكيد كانت التقديرات لكل نتائج تلك الخطوة خطيرة . بينما كانت نتائج الاتصالات السرية توحي باقتراب الفريسة من فخ الحل المنفرد ، فالتحول إلى صيغة أخرى قد تدخل أطرافاً دولية وعربية أخرى ، كما أن تجميد العملية في جنيف جائز، ولكن سيطرتها غير مضمونة بالقدر نفسه على سبيل القطع . ولا شك أن إسرائيل أدركت أيضاً احتمال أن تلك الخطوة الأمريكية أداة إنذار لها ، ولكن كان هذا سببا إضافيا لقرارإسرائيل لخوض اختبارالقوى ، والذي انتهى بتأديب قاس لكارتر ، فمارست تل أبيب شتى أساليب الضغط وأعمال الابتزاز التي استخدمتها الصهيونية في هذه المعركة الضارية ، وبعد جلسة من المساومة المريرة مع موشي دايان انهار كارتر وأعلن أن الاتفاق الأمريكي السوفيتي لن يكون أساساً لمؤتمر جنيف [١] .

و أيا كان الأمرفقد أسفر الرفض الإسرائيلي للبيان المشترك ، وما آثاره من ضجة صارخة إلى انتزاع بيان جديد من كارتر يؤكد لإسرائيل كتابة أن واشنطن لن تحيد عن التزاماتها السابقة . فبدت هذه الوثيقة وما تنطوي عليه ، تراجعا هاما عن البيان الأمريكي السوفيتي ، علاوة على كونها دليلا قاطعا على القوة الهائلة والضغوط الحادة التي تستطيع إسرائيل أن تمارسها على صانع القرار الأمريكي

١- بشأن هذا التحليل راجع صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٣– ١٦٤مع مراعاة مراجعة المذكرة السرية بملحق اتفاقية سيناء ملحق [أ] . .

والإدارة الأمريكية برمتها بسبب قاعدة التأييد القوى لها في الكونجرس والرأي العام الأمريكي . وبدا الارتباك والانزعاج لدى العرب ، والسادات بوجه خاص، لموقف الولايات المتحدة وهي تبدو متراجعة تحت الضغوط الإسرائيلية على مرأى ومسمع من العالم أجمع عشية انعقاد مؤتمر جنيف [١] . لتحل لعنة كيسنجر على مسار عملية التسوية من جديد وأبعاد استراتيجيته التي أمنت إسرائيل من تقلبات السياسة الأمريكية وتحجيم حرية الرئيس الأمريكي وتقييد صانع القرار في هذا الاتجاه . والأخطر من ضعف الرئيس الأمريكي ذاته وعدم قدرته على الحركة ، هو محاولة كارتر إقناع السادات بأن يتحرك غير معتمد على أحد ، وكان ذلك بمثابة التأييد الأمريكي لاتفاق مصري إسرائيلي منفصل [٢]، و إطلاق الضوء الأخضر لحرية الحركة مهما كانت اتجاهاتها .

وبإصدار ورقة العمل الأمريكية الإسرائيلية نسفت إسرائيل الطريق إلى جنيف لتمتلك زمام الأمور. وبالقطع فهم السادات توقف قوة الدفع الأمريكية نحو تسوية شاملة ، وسط توسع نشط في إنشاء المستوطنات . لذلك بدا الطريق الوحيد للخروج من المأزق متجهاً إلى القدس ؛ فتطلب الأمر تخطي الاتصالات السرية الجارية بالرباط إعداداً لجولة حاسمة على مستوى أعلى ..

إيذانا ببدء طريق القاهرة / تل أبيب وتخطي اللقاءات السرية بالمغرب :

بينما كانت الجهود الأمريكية موجهة نحو استئناف مؤتمر جنيف ، شرعت مصر وإسرائيل في جولة دبلوماسية سرية بفتح قنوات الاتصال على جبهات متعددة ، لعل أهمها ، فتح قناة الاتصال عن طريق الرئيس الروماني [نيكولاي تشاوشيسكو][٣] لتنقل رسالة هامة للسادات مؤداها ، أن بيجن راغب في دخول

١- إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٥٥ وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق : رؤية شخصية للمباحثات المصرية / الإسرائيلية [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات : كتب مترجمة رقم ٧٦٤] صـ ١٢ .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٦ – ٢٥٧ .

٣- حيث قام بيجن بزيارة بوخارست في أغسطس ١٩٧٧ ، ولم يمض على زيارة بيجن ثلاثة أشهر حتى كان السادات قد نزل بنفس المكان وقابل الرئيس الروماني في الفترة ما بين ٢٩ – ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ ، وبعد عودته من رومانيا أعلن عن رحلة القدس . فهل هناك ارتباط بين الزيارتين ؟ أم أنها كانت سببا في إلهام السادات بفكرة زيارة القدس التي هبطت عليه فجأة بينما كانت الطائرة تقله في طريق العودة من بوخارست ، على حد زعمه . ولكن رواية جولدا مائير بشأن تفكير السادات في إجراء اتصال مباشر مع إسرائيل والذي يعود إلى خمس سنوات ، أي عام ١٩٧٢ واتخذت رومانيا حينذاك حلقة اتصال لترتيب لقاء سري بين الزعيمين ،إلا أن انتظار جولدا مائير قد طال دون فائدة . وهو ما ذكرته جولدا مائير في طيات مذكراته [سيرة حياتي] المنشورة عام ١٩٧٥ . انظر ، محمد إبراهيم كامل ،مرجع سابق ، صـ ١٤٧، ١٤٨ . فضلا عن أن شخصية السادات كانت موضع دراسة دقيقة من المؤسسات الإسرائيلية المختصة بغرض التغلغل فيها وسبر أغوارها لإمكانية اختراقها و من ثم السيطرة عليها . انظر عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٥٥-١٥٦ .

التاريخ كرجل سلام - وإن لم يكن بيجن وحده - وأنه سيكون مستعداً أن يعطي السادات مباشرة أكثرمما يمكن أن يعطيه له عن طريق كارتر، فضلاعن أنه قادرعلى تنفيذ ما يعد به [١].

فكانت زيارات السادات لرومانيا في الصيف الأخير ، وبخاصة المباحثات المغلقة مع تشاوشيسكو [في ٢٩ أكتوبر] ، وطمأنته للسادات بقدرة بيجن على اتخاذ قرارات صعبة ، وهو ما بدا معقولا ليسهم في بلورة فكرالسادات ودفعه بقوة على المضي قدما في هذا الاتجاه[٢] . فلا يتصورأن اللقاء المغلق الذي على أثره قررالسادات زيارة القدس اقتصرت محتوياته على هذه الجملة المفيدة ، فأغلب الظن أن تشاوشيسكو نقل إلى السادات وعودا أكثر تحديدا حول نـــوايا إسرائيــل [الكاذبة طبعا] في حالة قبول السادات زيارة القدس ؛ وهذا منطقي في ظل التلميح بأن الاتصال المباشر بين أطراف الصراع - مصر وإسرائيل - بدون واشنطن هو الطريق الأقصر لحل النزاع ، وهو ما ستبدي إسرائيل بصدده مرونة كبيرة ، مع استخدام كل فنون المناورة لتأكيد هذا التصور و إمكانية تنفيذه [٣] .

كما نشطت قناة الاتصال عن طريق شاه إيران والملك الحسن [ملك المغرب] ، لتحمل رسائل بنفس المعنى بهدف المباحثات المباشرة . فتركزت الجهود الإسرائيلية لمحاصرة السادات لدى ملك المغرب ذاك العنصر العربي؛ نظراً لأن الملك الحسن كان من أشد المتحمسين لدور الوسيط في الصراع العربي/ الإسرائيلي [٤] . وبناء على اتصال بيجن بالملك الحسن ، أرسل الملك مبعوثا خاصاً إلى السادات لعرض موضوع الاتصالات السرية المباشرة بين مصر

١- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٤٠ . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ١٩٥ .

٢- وهو ما توضحه الوثائق السرية البريطانية ، زيارة السادات للقدس ، وثيقة رقم .٢٩٨/٧٧ ، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، من السفير البريطاني في تل أبيب إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ،الخارجية ، لندن ، سري للغاية . وثائق منشورة بموقع مجلة الشرق الأوسط ، بتاريخ ٩/٥ / ٢٠٠٩ ، بشبكة المعلومات الدولية .

٣- بشأن هذا التحليل انظر ، عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ج٢ [القاهرة : دار المستقبل العربي ط٢ ١٩٨٢] ، ص- ٣٥٩ ، كذلك ،محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص- ١٤٧-١٤٨ .

٤- كان مبعث اهتمام ملك المغرب بهذه الوساطة يعود إلى تأثير الجالية اليهودية المغربية ذات الصلات الطيبة بالقصر . انظر ، صلاح العقاد ، مرجع سابق صـ ١٦٠ .

وإسرائيل وعلى الفور وافق السادات بشرط السرية التامة ؛ بدافع عدم ثقته في التوصل إلى موقف عربي موحد وأن ذلك الأمرميئوس منه . وأملا في الوصول إلى حل مقبول للشعب المصري حيث إن إسرائيل مطالبها الحقيقية ليست في سيناء [١] . في الوقت الذي كانت مسألة السلام هامة وضرورية لبقاء السادات في الحكم والذي بدأت الضغوط الداخلية وشبح اللاسلم واللاحرب تهدد أركانه ، و محاولة السادات تنويع رهاناته ؛ خوفا من أن تصبح جنيف قيدا على أسلوبه في الدبلوماسية المتحررة من القيود . وبالفعل تم عقد اجتماع بين دايان وحسن التهامي [نائب رئيس الوزراء] في منتصف سبتمبر بالمغرب [٢] . وكان لهذا الاختيار آثار وانعكاسات هامة على سير الأحداث فيما بعد . عموما تم التوصل خلال مناقشات هذا اللقاء إلى الاتفاق على التحركات الثلاثة التالية :-

- يقوم كل جانب بإبلاغ رئيس حكومته للحصول على موافقته على استمرار اللقاءات ، وأن ينقل دايان لبيجن طلب السادات بالتزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط مسبق لاستمرار المباحثات .
- يتم تبادل وثيقة السلام التي يعدها الجانبان ويدرسها الجانب الآخر، و تعرض على الولايات المتحدة .
- إذا وافق الرئيسان على هذه المقترحات ، فسيتم اللقاء الثاني خلال أسبوعين .

وبالفعل تم عقد ثلاثة لقاءات بين التهامي ودايان ، لكنها لم تسفرعن نتائج ملموسة ، فلم تكن أكثر من جولة لاستطلاع وجهات النظر وجها لوجه . فلم تخرج المناقشات خلال اللقاءات الثلاثة في مجملها عن الشروط التي وضعها الطرفان وتم طرحها من قبل ، اللهم إلامحاولة جس النبض والتركيز على الحل المنفرد مع مصر والتلويح لإعداد لقاء السادات وبيجن [٣] . وهو ما أوضحته التقارير التي أعدها دايان بشأن تلك المناقشات لعرضها على بيجن وبخاصة التأكيد على عدم الاستعداد بالتزام مسبق بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة . وكان ذلك

١- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٤١ .
٢- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٠ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٤٢ – ٥٩ . ولمتابعة تفاصيل اللقاءات بشكل عام يمكن مراجعة محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : الزهراء للأعلام العربي ط١ ١٩٨٨] ، صـ ٣٣٩ – ٣٧٤ . مع مراعاة ما ينتاب الرواية من الخلط والسرد بطريقة إنشائية غابت عنها الموضوعية والدقة ، على النقيض من رواية دايان .

على النقيض مما نقله التهامي للسادات بشأن استعداد إسرائيل للانسحاب من الأراضي المصرية دون تأخير، والتفاوض في كل شيء ، وقبول الانسحاب من بقية الأراضي العربية المحتلة على أساس تعديلات طفيفة كما جاء في مشروع روجرز[1] . وهو ما نفاه دايان للسادات أثناء زيارته للقدس .على نحو ما سنرى .

و أيا ما كان الأمر ، فبهذا الوضع وثق السادات في إمكانية النجاح، وبخاصة في ظل طمأنة كيسنجر بأن الصراع العربي / الإسرائيلي قضية نفسية في جوهرها قبل كل شيء ، ولو انكسر الحاجز النفسي لأمكن حل مشكلة الأمن الإسرائيلي وهي العقبة الرئيسية بالنسبة لاستعداد إسرائيل للسلام [2] . ليكون كيسنجر أول من نسج خيوط شرك الحاجز النفسي في مخيلة السادات وتفكيره وواصلت إسرائيل الإغراء به فكان هذا الطرح من ضرورات الزيارة .

وعلى أية حال كان الهدف من اللقاءات السرية بين دايان والتهامي بالمغرب لا يزال هو الوصول إلى نوع من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر جنيف حتى لا ينتهي بالفشل ، ولم يكن الغرض منها ترتيب لقاء بين السادات و بيجن ـ على حد قول السادات ـ فهذه الاتصالات لم تكن إلا محاولة للفرار من الطريق المسدود الذي يمكن أن ينتهي إليه مؤتمر جنيف برعاية أمريكية سوفييتية [3] . واعتقد السادات أنه بذلك قد أمن نفسه ضد تحول جنيف إلى مصيدة عربية سوفييتية محكمة ؛ بفتح قنواته المباشرة مع إسرائيل وبدا أنه أصبح متأكدا بفضل هذا الاتصال من أنه حالما يصبح مستعداً لتوقيع سلام منفرد مع إسرائيل سيستعيد معظم سيناء [4] . ولم يدرك السادات أنه بمجرد هروبه من المصيدة المزعومة يصبح فريسة سهلة بين فكي تل أبيب. ومهما يكن الأمرفإن هذه الاتصالات ساهمت بقدر ما كمرحلة تمهيدية للمباحثات المباشرة بين مصروإسرائيل وما ترتب عليها من تسلسل الأحداث فيما بعد ..

١- انظر ، محمد الطويل ، المرجع نفسه ، كذلك ، محمد سعد العوضي ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، صـ ١٢٦ ـ ١٢٨ . مقارنة بما ورد في رواية موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٦٣ .
٢- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٥٠ .
٣- إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٣ . كذلك ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، صـ ١٢٠ .
٤- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٦ .

ورغم علم واشنطن باللقاءات السرية بين مصر وإسرائيل بالمغرب ، إلا أنها لم تعترض طريقهما نظراً لأن هدف المفاوضات المباشرة ، كان قاسما مشتركا بين واشنطن وتل أبيب مهما اختلفت الوسائل . وربما يرجع ذلك لاعتقاد كارتر بأن خط اللقاءات السرية بالمغرب متوازٍ مع جهود واشنطن لتحقيق هدف واحد، فلم تنزعج واشنطن على اعتبار أن جنيف هي نهاية المطاف و ستكون الإطار الرسمي لكل هذه الجهود ولن تخرج عن مظلة السلام الأمريكي [١] .

وفي الواقع لم تقف واشنطن في وضع الانتظار والترقب لما ستسفرعنه تلك الخطوات السرية ، بل ألقت بثقلها وراء السادات لدفعه إلى حافة الهاوية مسلوب الإرادة . ففي ذلك الوقت كانت التعقيدات الإجرائية الخاصة بتشكيل وفد عربي موحد قد أحدثت ما يشبه المأزق بين سوريا ومصر . وكان التقدم نحو الخروج من الطريق المسدود فاترا ، و يبدو أن كارتر كان يشعر بأن الوقت يضيع بغير طائل . خاصة عندما تكون المشاكل قائمة بين الأطراف العربية ذاتها [٢] . وبهذه الروح قرر كارتر أن يرسل نداء شخصيا إلى السادات في شكل مذكرة بخط يده ـ ليكون لها وقعها وسحرها ـ مناشدا السادات بمساعدته التي وعده إياها .

وبرغم أن الرسالة لم تتضمن أية تفصيلات محددة عن زيارة السادات للقدس إلا أن مضمون الرسالة كان مصوبا نحو ذلك الاتجاه ، بدفع السادات وحثه على تخطي العوائق الراهنة ، وأن الوقت قد حان لكي يتخذ السادات خطوة جريئة إذا أراد مزيدا من التقدم فإن عليه أن يتخذ المبادرة ، مع إلحاح كارتر بالأهمية البالغة لقبول كافة الرفقاء بالاجتماع معاً [٣] .

ولم ينجرف كارتر إلى هذا الاتجاه إلا تحت ضغوط الطائفة اليهودية الأمريكية وإسرائيل ذاتها والتي طالبت كارتر بمباركة ذاك التوجه بل وحث

١- كان هناك اتصالات سرية بين القاهرة وتل أبيب تعود إلى ما قبل اجتماعات الرباط ، بمعرفة واشنطن ومباركتها ، وهو ما كشف عنه رئيس المؤتمر اليهودي[ناحوم غولدمان] منتقدا الحكومة الإسرائيلية التي أفشت أسراراً سياسية مهمة تتضمن الاتصال مع السادات نفسه ، انظرعدنان السيد حسين ، عصر التسوية : سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية [بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر ط١ ١٩٩٠] صـ ٧٨ – ٨٣ .

2- Melvin A . Friedlander op.cit , p302

٣- انظر نص الرسالة ، مذكرات جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٨ وكذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٨ .

السادات على اجتياز الطريق السري بقفزات واسعة – بغض النظرعن الشكل الذي تتم به هذه المباحثات - وجاء رد السادات على رسالة كارتر ليكشف عما أخفي في طياتها باقتراحه عقد مؤتمر قمة في القدس يجتمع فيه زعماء الشرق الأوسط وزعماء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولكن بدا أن الفكرة غير قابلة للتطبيق ، بل مستحيلة . وبدلا من ذلك شجعه كارترعلى متابعة الجهود التي يبذلها من أجل تنظيم لقاء مخصص للإعداد لمؤتمر جنيف [1] .

وبرسالة كارتر تبدل فكر السادات بأن إسرائيل هي التي تملك ٩٩٪ من أوراق الحل وليست الولايات المتحدة كما كان اعتقاده ؛ لذا غير السادات وجهته نحو القدس هكذا بدا أن السادات أصبح مستعدا للتسوية بما تتضمنه من قرارات صعبة وبخاصة التفاوض مباشرة مع إسرائيل بدون وسيط وبغير اشتراك الدول العربية إذا لم تكن مستعدة لذلك ..

إلى جانب ذلك ، بدت سياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة ، وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بشكل عام ؛ فحددت ملامح مجمل سياساته الداخلية و تحالفاته الخارجية ، وكان أهمها ديمومة الصراع العربي / الإسرائيلي والذي لم تحسمه الحرب ذاتها ؛ فضلا عن سياسة الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل بمنطق القوة تساندها الولايات المتحدة التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز وهو ما قد يمتد لسنوات طوال ..

ومن خلال الطرح السابق لتتبع وتحليل مسلسل الأحداث خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى إعلان مبادرة القدس ، التي ساهمت في بلورة

١- جاء رد السادات على رسالة كارتر في الثاني من نوفمبر ١٩٧٧عن طريق محادثة تليفونية بينهما لمزيد من التفاصيل راجع جيمي كارتر ، مرجع سابق صـ ١٩، وانظر كذلك إسماعيل فهمي وزير الخارجية الذي اقترح عدة بدائل لزيارة السادات للقدس تفاديا لمثل تلك الأزمة ، كان أهمها عقد قمة في القدس للخمسة الكبار ورؤساء دول المواجهة ياسر عرفات وبيجن ولكن جاء الرفض من جانب كارتر ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق صـ ٣٩٠ .

فكر السادات ومثلت أهم مدخلات دوافع قراره بالمبادرة ؛ يمكننا تحديد دوافع قرار السادات بزيارة القدس ـ وبعبارة أدق لماذا فضل السادات هذه الطريقة الدرامية المسرحية وماهية أهدافه ـ بشكل مجمل بدءاً بالدوافع الداخلية ومروراً بالمحيط الدولي والظروف التي أحاطت بمصر والوطن العربي وانعكاسات ذلك على سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها إقليميا ودوليا ، في إطار رؤية السادات وفقا لمكونات شخصيته وإدراكه لكل الظروف المحيطة به خلال تلك الفترة من حكمه ، وأسلوبه في صنع القرار ورؤيته لمختلف متغيرات البيئة الدولية و العربية والمصرية وماهية تفاعله معها . مع الوضع في الاعتبار انفراد السادات باتخاذ القرارات المصيرية بدون مشاركة أحد في تقديراته ؛ عسى أن تكتمل شبكة المتغيرات التي خرج منها في النهاية بقرار زيارة القدس والتي يصعب الفصل بينها على النحو التالي .

أولاً : الدوافع الداخلية :ـ

ومنها ما يتعلق بدور العامل الشخصي والنفسي للسادات ، والذي يعد أهم وأقوى دوافع السادات لاتخاذ قراره السياسي ، وبخاصة الجانب المثير والمعقد في شخصية السادات وتركيبته النفسية ، وبخاصة طموحاته وحلمه بالشهرة وليس بالبطولة ، فالبطولة في حد ذاتها لم تكن هدفا بقدر ما كانت وسيلة تحقق له الشهرة ، فإذا ضاقت ساحة البطولات أو تعقدت المخاطر سعى السادات إلى الشهرة في مجالات أخرى مهما كانت درجة تناقضاتها [١] . فاستناداً إلى مختلف المصادر التي تتبعت تطور شخصية السادات وعاشرته عن قرب ، وما حاولنا معالجته خلال الفصل التمهيدي للدراسة [٢] ، والمصادر الإعلامية الغربية التي امتدحت فيه حبه الأناقة والظهور والتباهي بمعرفة اللغات الأجنبية والتفاخر بنبوءاته وتحليلاته السياسية [٣]. واستناداً إلى ما كتبه بنفسه عن كل هذه السمات

1- David Hirst and Irene Beeson , Sadat [London : Faber and Faber , 1981] , p 80 .

٢- دراسة الماجستير ، فاتن عوض ، السادات رئيسا للجمهورية و اتفاقيات كامب ديفيد ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس ٢٠١١ .

3- Doreen , Kays , Frogs and Scorpions ; Egypt , Sadat and the Media , London ; Frederick Muller LIMITED , 1984 , PP 221 , 248 .

في شخصيته ، وإلى مبالغته في كثرة الحديث عن نفسه ومديحها وسعيه الدائم في شبابه للعمل في قطاعات تحقق الشهرة أو الارتباط والاختلاط بالطبقة الحاكمة في مصر قبل الثورة . استناداً إلى كل هذا نميل إلى اعتبار أن الشهرة ، وليست البطولة ، كانت تمثل طموح السادات في شبابه وخلال فترة رئاسته فإن ذلك الطموح هو الذي سمح لأجهزة الإعلام الغربية أن تصبح متغيراً أساسياً في عملية صنع القرار المصري ؛ لأنها خلقت للسادات صورة تتمشى مع طموحاته ودفعته إلى الإقدام على اتخاذ القرارات والسياسات التي تنسجم مع هذه الصورة ، بغض النظر عن أية ضوابط أو معايير [1] .

فقد اتسم سلوك السادات منذ شبابه بالتطرف والمبالغة وحدة المزا ج وتبدل المواقف وضلوعه في أعمال العنف السياسي وتعدد مواقفه و تحالفاته المتناقضة، وهو ما يفسر سلوك السادات واتصافه باتخاذ قرارات تتسم بالمغامرة ويتزايد فيها عنصر المخاطرة والمفاجأة إلى حد كبير . لذا كان اتباعه لأسلوب "الصدمات الكهربائية" تبريرا ومخرجا لتلك التناقضات تلك السمة المتأصلة في شخصيته ، إلى جانب اعتماده في معظم الأوقات على التحليلات الغربية للأوضاع السياسية الدولية وتأثر أغلب قراراته السياسية بتقلبات مزاجه الحاد ، وبميله المستمر لمفاجأة من حوله بقراراته التي لا تستقيم مع تصريحاته وتتناقض مع كل قواعد وفلسفة عملية اتخاذ القرار [2] . فضلا عن أن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنها أن تجعل السادات مركزا للأضواء والاهتمام الدولي ومثارا للجدل لفترة طويلة ـ وربما تكون تغطية على ما وراء الحدث من حقائق وأسرار ـ وهو جانب سيطر على السادات وأشبع في نفسه رغبة جامحة . وهو ذاك الخيط الذي التقطه الداهية السياسي كيسنجر منذ بداية لقائه مع السادات ، وحاول أن يضغط على هذا الجانب الحساس وبشدة وصولا إلى ما يريد . وها هو كارتر يجيد نفس اللعبة السياسية ببراعة ، بتفخيم شخصية السادات وإطرائه بالشجاعة والقدرة على المبادرة، بينما

١- بشأن هذا التحليل ، سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، صـ ١٥٦ ـ ١٥٧ . كذلك ، أحمد حمروش ، غروب يوليو ، صـ ١٢١ ـ ١٢٣ .
٢- انظر ، سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ ١٥٧ .

الرئيس الأمريكي عاجزعن الحركة طالب لمساعدة صديقه السادات ذاته. و لم يفوت كارتر الإشارة إلى أن اتفاقية سيناء تعتبر أقصى حد تسمح جميع متغيرات الصراع بأن تصل إليه جهود التسوية ، ولا أمل في تحريك هذا الحد إلا بعمل كبير على صعيد التسوية يقوم به السادات ويكون منسجما مع صورته لدى الرأي العام الأمريكي ، صورة الزعيم القادرعلى تغيير الواقع فكان لذلك وقعه العميق على السادات [1] . وبخاصة تحت تأثير زوال ظلال حرب أكتوبر وأطيافها عن " نجم الحرب " ، ولتفادي ذلك كان لابد من البحث عن خط لم يرتده أحد من قبل . وهو ما احتاجته رحلة القدس بارتياد آفاق جديدة جعلت من السادات أبرز النجوم اللامعة في عصرها الذهبي [2]

فمن خلال هذه الشخصية تشكل إدراك السادات للبيئة المحيطة وحددت مدى تفاعله معها وبخاصة طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي وأبعاده الإقليمية والدولية ، وسياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة . وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر ، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بشكل عام ؛ فحددت مجمل ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الخارجية. وكان أهمها ديمومة الصراع العربي / الإسرائيلي الذي لم تحسمه الحرب ذاتها، فضلا عن سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل بمنطق القوة تساندها الولايات المتحدة التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز . مضافا إلى ذلك أوضاع ومواقف الوطن العربي ، وهو ما قد يمتد لسنوات طوال .. وبجانب ذلك ألقت شخصية السادات المتناقضة بظلالها لتلعب دورا هاما على مسرح الأحداث ، فحتى عشية زيارة القدس ظل السادات يعلن تصلب موقفه ظاهريا وتصريحاته المتتالية باستبعاد قيام صلح مع إسرائيل في الأجل القصير ، بينما كانت الاتصالات السرية بين البلدين جارية بالمغرب على قدم وساق ، ناهيك عن

١- وصف كيسنجر السادات بأنه "مهرج سياسي" في بداية حكمه ، ولكن سرعان ما أطراه بأنه بسمارك وآخر الملوك الفراعنة وهو ما انعكس بوضوح على مظهره بشكل عام . انظر ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ١٩ ـ ٢٤ كذلك ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٣١ .

٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ ١٥٨ .

موقفه من شروط التسوية الشاملة للصراع ورفض الحل المنفرد بشكل قاطع وهو ما يفصح عنه مضمون خطابه السياسي وتصريحاته المعلنة [١] .

ومن ناحية أخرى كان السادات متأثرا برؤية شاه إيران السياسية لتطور العلاقات بين القوتين العظميين، واحتمالات تطور النظام العربي ، وبانطباعات الشاه عن اتصالاته مع بعض القادة الإسرائيليين ، وبعدائه لمنظمة التحرير الفلسطينية [٢] بجانب تأثره ببعض الشخصيات الأخرى ومساعيها بشأن الاتصال مع إسرائيل وعلى رأسهم ملك المغرب وحكومة رومانيا ، كما سبق أن أشرنا .

وبجانب العامل الشخصي والنفسي للسادات كانت هناك عوامل موضوعية عديدة وراء اتخاذ السادات قرار مبادرة القدس ، لعل أهمها جمود الجبهة السياسية منذ اتفاقية سيناء الثانية ١٩٧٥ ، و منها ما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومدى مساهمة تلك المعطيات في تشكيل وتحديد فاعلية انتهاج سياسة السادات الخارجية في هذا الاتجاه ، وبخاصة ضاغط القوى الاجتماعية الجديدة التي ترتبط مصالحها بقوة بهذه السياسة وبالقوى الضاغطة المؤثرة عليها من الخارج . مضافا إلى ذلك الوضع الاقتصادي المتفاقم ، والذي لم يكن هناك أمل في إنقاذه سوى الخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي بدأت تعود من جديد ، واتخاذ خطوة جريئة للوصول إلى سلام نهائي طال انتظاره . رغم أن الجزء الأكبر من أسباب الأزمة الاقتصادية وتداعياتها السلبية يرجع في الأساس إلى سوء الإدارة الاقتصادية لتطبيق سياسة الانفتاح والتطلعات الطبقية الشرهة [٣] . والتي لم يكن من شأن الزيارة أن تعالج شيئاً من هذه الأسباب علاوة على أن الزيارة تنطوي على شيء من المغامرة ؛ فلم تكن احتمالات نجاحها كبيرة، بحيث يمكن القول بأن الزيارة كانت خياراً حقيقيا بين الرخاء مع السلام ، أو الفقرمع استمرارحالة اللاسلم واللاحرب. فلو كانت النوايا متجه لمعالجة المشاكل الاقتصادية لتم اتخاذ إجراءات من نوع آخر لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد عوضا عن مثل هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر [٤] .

١- وهو ما يتضح من خلال تحليل خطب و تصريحات السادات خلال تلك الفترة استنادا إلى الدراسة التحليلية للخطاب الساداتي للكاتب عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٤١ .

٢- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ ١٨٣ .

٣- و هو ما تفصح عنه طبيعة و مضمون سياسة الانفتاح و التحول الاقتصادي بأبعادها الاقتصادية و السياسية ومدى علاقتها بعملية التسوية . و هو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية كجزء من أطروحة الدكتوراه ، بمشيئة الله عز وجل .

4- Steven , Heydemann , War institutions and Social change in the Middle East ; University of California Press 2000 , p 1036 .

ولا ينفي ذلك مدى تأثير ومساهمة انتفاضة يناير ١٩٧٧ في بلورة فكر السادات بشأن قرار الزيارة ؛ حيث انفجر الشارع المصري انفجاراً عنيفاً، وتصور السادات أن قوى سياسية في مصر انتهزت المسحة الديمقراطية وسوء الأحوال الاقتصادية وعودة المشكلة المصرية الإسرائيلية إلى الجمود لتحريض فئات معينة في الشعب للقيام بانتفاضة ضد النظام ، وإدراك السادات بحسه وبطموحه أنه هو شخصيا المستهدف للإساءة . وبالسرعة اللازمة ألقى السادات المسؤولية على الحكومة والمعارضة ، وبدأ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الحريات المسموح بها للأحزاب وتولى بنفسه مهمة التوجه الإعلامي وإزالة آثار هذه الانتفاضة عن صورته الدولية ، وهي الآثار التي احتاج إزالتها إلى فعل كبير يجدد أمل الشعب المصري في نهاية قريبة للمعاناة الاقتصادية، ويعيد للسادات هيبته وسطوته وتدفع به إلى صدارة القادة السياسيين ورجال الدولة المشهورين [١] .

ثانياً: الدوافع العربية ومن ورائها الدورالأمريكي في التمهيد للحل المنفرد مع إسرائيل: -

جسدت حرب أكتوبر قمة العمل العربي المشترك بشكل حقيقي لم يشهده الوطن العربي من قبل وهوما أثارمخاوف واشنطن ، فسعت جاهده لتفريغ الحرب من مضمونها وبخاصة تصفية مصادر القوى العربية الناشئة عن الحرب . وكان لابد لكي يتبعثر النظام العربي أن تفقد مصر حيازتها لتقاليد القيادة اللازمة وأن تتخلى عن مسئوليات تلك القيادة ساعدها على ذلك وجود السادات على رأس السلطة المصرية ، واستعداده التام وتأهبه للعب هذا الدور توافقا مع شخصيته وتوجهاته السياسية [٢] .

فاتخذ السادات عدة إجراءات وسياسات من شأنها أن تؤدي إلى فقدان تقاليد تلك القيادة من بينها ضرب الفكرالقومي في مصر ومطاردته ، فحدثت عدة خطوات

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٣٦ .
٢- المرجع نفسه . انظر كذلك ، أحمد حمروش ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ .

تم بمقتضاها إبعاد عدد من القوميين عن وظائفهم ، وبخاصة في المجال الإعلامي [١]، أو إضعاف تأثيرهم والانقضاض على رجال عبد الناصر وإنجازات عهد بأكمله شارك السادات بنفسه في هذه العملية . على النقيض من موقفه ومدى مساهمته خلال حكم عبد الناصر بأكبر قسط في تمجيده وتضخيم إنجازاته بشكل لم يفعله أحد من بقية رفاق عبد الناصر [٢] .

و بالمقابل قامت السلطة بتشجيع القيادة الإسلامية المتطرفة بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية ، وفرضت تقييما شاملاً على كل الإنجازات القومية في السياسة المصرية . وارتبطت هذه الإجراءات بحملة إعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي ، ركزت على خسائر مصر بسبب مواقفها وسياساتها العربية وصورت حروب مصر مع إسرائيل على أنها حروب فرضتها هذه المواقف والسياسات وأنها أغفلت مصالحها الوطنية لمصلحة القضية الفلسطينية والقضايا العربية أو أحلام القيادة والزعامة . وكانت هذه الحملة ضمن إطار أوسع استغلت فيه المشكلة الاقتصادية المتفاقمة ونشر صورة بديعة عن مزايا ترضية الولايات المتحدة والسير في ركابها لنيل السلام والرخاء [٣] . وساعد على فاعلية هذه الحملة انفجار الثروة في الأقطار النفطية ـ إحدى نتائج الحرب ـ وعجز النفط عن تحمل مسئولياته المرجوة ، بفضل نجاح واشنطن في عزل النفط عن السياسة العربية، والسيطرة على المال العربي باستثماراته وودائعه ليتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية ورهن استراتيجيتها في المنطقة ، بغض النظرعن أي اعتبارات أخرى [٤] .

فقد نجحت جهود واشنطن في تصفية مصادر القوة العربية الناشئة عن الحرب ، ومن ضمنها سلاح النفط العربي ، فتم عزل النفط عن السياسة العربية

١ـ على سبيل المثال لا الحصر ، أحمد كامل بهاء الدين .

٢ـ سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصر والعرب (١٩١٧– ١٩٨٢) [القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٨٤] صـ ١٤٥.

٣ـ عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٤٢ – ١٤٣ ، وكذلك هالة مصطفي ، مرجع سابق ، صـ ٩٠ .

٤ـ وهو ما يتضح من سير المفاوضات المصرية العربية على الصعيد الاقتصادي بشأن الدعم والقروض العربية التي اشترطت تسوية الحسابات مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، صـ ١٩٣ ـ ٢٠٠ . بجانب ما تطرحه جريدة الأهرام الاقتصادي بشان هذا الصدد ، على امتداد صفحاتها خلال تلك الفترة .

حتى لا يصبح متغيرا أساسيا طويل الأمد في التفاعلات الدولية . وكان لابد حينذاك أن يعود النفط العربي مجرد سلعة بلا مضمون أو وزن سياسي . ولاشك أن البلدان العربية المنتجة للنفط قد ساهمت بالقدرالأوفر في ذلك ، فلم تواصل ربط ضغط سلاح النفط بالمشروعية القومية ومن ورائها مساعي السادات ذاته لرفع حظر النفط تحت الضغط الأمريكي.لكل هذه الأسباب يمكن القول أن النفط العربي لم يعد ذا وزن سياسي مؤثر. وبعد أقل من أربع سنين من تفجره كطاقة ومتغيرسياسي في النظام العربي أثبت عجزه عن حماية نفسه [١] .

وإذا كان النفط قد فقد نفوذه السياسي الدولي في وقت مبكر فإنه تمكن من أن يفرض على المنطقة سلوكيات سياسية وأنماطا اجتماعية خاصة ، كان لها انعكاساتها السلبية وبخاصة الشعور ببشاعة الفقرلدى الدول الفقيرة وشعوبها ، وفرض مشروعية معينة لسلوك الفساد والرشوة ، ونشر الأمل في رخاء مصطنع والسعي للثراء بأية وسيلة دون الارتباط بأية روابط أو انتماءات ، مما أضعف فكرة القومية ولم ينجح في وضع فكرة محلها تضم أهداف هذه الأمة وتطلعاتها [٢] .

ففي ظل انفجار الثروة في الأقطار النفطية برزت شدة حاجة الدولة الرائدة قلب العالم العربي إلى العمل والسعي للثراء وابتعادها عن تحمل مسئوليات ممارسة العمل السياسي ، أو على الأقل القبول المؤقت بالواقع العربي أملا في أن تبرز متغيرات جديدة تبدل الواقع فقررت القيادة السياسية المصرية أن تبتعد عن موقع القيادة العربية وتحمل أعبائها وتترك الساحة دون بديل قادر على ملء الفراغ؛ فتراجعت طموحات مصر في قيادة العالم العربي في ظل عهد السادات[٣] . فقد وجد السادات نفسه متمتعا بغطاء إعلامي وسياسي غربي كان عوضا عن فقدانه القيادة العربية ـ على غرار زعامة عبد الناصر ـ وكان للدبلوماسية الأمريكية دورهام في ذلك ، إذ تعمدت تضخيم صورة السادات كقيادة على مستوى مختلف عن

١- انظر ، جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٤٨ . أما عن الدور الهام الذي لعبه النفط في الموقف الأوروبي أثناء اندلاع حرب أكتوبر ، انظر ، جولدا مائير ، مرجع سابق ، صـ ٣٤٦ .

٢ المرجع نفسه ، كذلك ، عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٩٣ .

3- Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .

القيادات العربية الأخرى ـ فتم طرح صورة جديدة للقيادة المصرية مغايرة تماما لصورة عبد الناصر بتحديه وعناده ـ وركزت على الجانب الحضاري في الثقافة المصرية في مقابل التركيز على الجانب المتخلف في الثقافة العربية . وقد وجدت هذه الصيغة وهذا التضخيم قبولا متزايدا لدى السادات لأسباب تتعلق بمقومات شخصيته وثقافته وبتاريخه قبل الثورة وبعدها [1] ، كما أنه سمح لعدد من المقربين إليه بفتح قنوات ضغط مباشرة بعيدا عن مراقبة المؤسسات والتيارات الأخرى في المجتمع . وكان هدف هذه العناصر تشجيع ميل السادات للانعزال الشخصي عن بقية أجهزة صنع القرار ، والانعزال بمصر عن زخم التفاعلات العربية، باستغلال سوء الوضع الاقتصادي ، والحملة الإعلامية عن الرخاء المنتظر بعد الحرب ، وتضخيم المديونية المصرية ، وتركيز الإعلام المصري على عدم استعداد الثراء النفطي لمساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية بدليل الشروط المجحفة المرتبطة بالقروض والمعونات والتي تشتد تعسفا ، وأنه لكي تحصل مصر على حاجتها من العون والدعم العربي يتعين عليها أولاً أن تصبح القاعدة الأساسية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية . فضلا عن تداعيات الأزمة اللبنانية و انعكاساتها على النظام العربي ، وبخاصة سوريا التي صارت تتمتع فعليا بحق الاعتراض في السياسة العربية و هو ما سوف يسبب ارتباكاً لأي محاولة لتجميع الصف العربي وراء سياسة مصرية / أمريكية في المنطقة . وفي الوقت نفسه تصور السادات أن منظمة التحرير الفلسطينية - لأسباب تتعلق بتغير نوعية وحجم علاقاتها مع سوريا ، وبوضعها العسكري والسياسي في لبنان ، وباختلافها مع خط السادات تجاه واشنطن وتجاه الصراع العربي / لإسرائيلي ، وعلى الرغم من حاجتها الماسة إلى مصر - لن تقف إلى جانبه . أما الأردن فكان له حساباته الخاصة ـ نظرا للتحولات الجذرية في النظام العربي ـ فاختار أسلوبا في السياسة العربية يضمن له حصة في المال النفطي وأمناً مع الأقطار العربية الصاعدة في النفوذ ، سواء سوريا أو العراق . وفي ظل هذا الإدراك لتفاعلات السياسة العربية كان من الطبيعي أن يجد نظام الشاه في إيران حيزا متسعا في

1- Doreen , kays . op cit . p 222

تفكير السادات ، إذ كانت القرارات والسياسات المصرية تخدم أهداف الشاه في ضرب الحركة القومية العربية والثورة الاشتراكية والنفوذ السوفيتي وفي اختراق النظام العربي بالوصول إلى تحالف مع قاعدته الأساسية في مصر [١] .

ولاشك أن السلوك العربي خلال الشهور الأخيرة التي سبقت زيارة القدس دعم هذه المقومات المختلفة لإدراك السادات للبيئة الدولية و العربية . إذ بدا أن العلاقات الأمريكية / السوفيتية تسير في طريق التحسين ، وأن الولايات المتحدة لم تعد تمانع في أن يلعب الاتحاد السوفيتي دوراً في تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهذا التطور كان يعني أن تفاعلات القطبين العظميين سوف تطغي على التفاعلات التي كان يسعى السادات لتحقيقها عن طريق حوافزه المتعددة التي قدمها للولايات المتحدة ، ويعني أيضاً أن الاتحاد السوفيتي سوف يدعم النفوذ السوري على أن يضع العراقيل أمام انعقاد مؤتمر جنيف بالإصرار على تشكيل وفد موحد ، وهو الإصرار الذي يدل على عدم توافر الثقة في نية السادات للوصول إلى تسوية شاملة عن طريق جنيف [٢] .

وبهذا الوضع تأكد عدم القدرة على رسم سياسة عربية موحدة في مواجهة إسرائيل توزع أعباؤها على جميع الأطراف ، فضلا عن حالة التوتر والشكوك المتبادلة بين جميع الأطراف والتناحر في حلبة المزايدات وعدم صدق النوايا لحل المشكلة الفلسطينية لب الصراع وجوهره رغم دوي الأصوات العالية .

ثالثا : الدوافع الدولية :-

لقد أحرزت حرب أكتوبر نتائج متعددة على كافة الأصعدة ، دفعت الولايات المتحدة إلى التأكيد على حقائق كانت معروفة ، فعزل مصر أو انعزالها عن الوطن العربي واختراقها من جانب واشنطن صار أهم القضايا التي عبأت لها إمكانيات مادية وإعلانية وسياسية كبيرة . فمن ناحية أعيد تشكيل صورة القيادة

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٣٤ – ١٣٥ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٣٥ .

المصرية للرأي العام الأمريكي ومنحته مكانة دولية عظيمة ، حتى تمكنت أجهزة الإعلام الأمريكية ـ إحدى عناصرعملاء وكالة المخابرات المركزية ـ من أن تحاصرالسادات حصاراً شاملاً وتصبح أحد المدخلات الرئيسية في عملية صنع القرارالسياسي والاقتصادي المصري [١] .

وبالفعل وصل السادات إلى مرحلة تلونت فيها سياسته الداخلية والخارجية بلون الإعلام الأمريكي وخضع خضوعاً يكاد يكون مطلقاً للمفاهيم الأمريكية . ومن ناحية أخرى لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً لكي تصبح المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لصنع القرار المصري المناسب وفقا لاستراتيجيتها، فالزيارات المتكررة لهنري كيسنجر أثناء رحلاته المكوكية ، وبعمليات " التثقيف " التي باشرها مع السادات استطاع أن ينسق بين التحليل المصري للأوضاع الإقليمية والدولية والتحليل الأمريكي لها [٢] . كذلك قام كيسنجر بالإيحاء لدى السادات لإدخال تعديلات على أجهزة الإعلام المصرية واشترك بشخصه وبأجهزته في محاربة شخصيات إعلامية مصرية لها مواقف محددة بشأن المنطقة وقضايا التعامل مع القوتين العظميين . كما شكل جهازاً دبلوماسياً بالسفارة الأمريكية بالقاهرة استطاع في سنوات قليلة أن يخترق ـ بمساعدة السادات ـ قطاعات رئيسية في المجتمع ، كقطاع المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال .... الخ [٣] ، وبالمقابل ارتفعت حصة مصر من القروض والمعونات الأمريكية إلى حد لم تعرفه مصر من قبل ، بل ولم تعرفه دول أخرى في العالم الثالث سوى إسرائيل . وصاحب هذه القروض والمعونات حملة إعلامية مصرية أمريكية صورت الرخاء في ظل اعتدال السياسة المصرية مقدمة و مدخلاً قوياً للثراء في ظل السلام مع إسرائيل [٤].

1- Doren , Kays . op.cit . pp.221,259 .
2- Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .
٣- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٢١ .
4-Mohamed Ahmad , El Mafti ,op . cit , pp 165 , 166 .

إيذاناً ببدء إرهاصات ثقافة التطبيع وضرورة إعادة النظر في الصياغة الفكرية للصراع العربي / الإسرائيلي لتغييرالبنيان الفكري والثقافي وتزييف الوعي السائد في الساحة المصرية. ولم يكن النشاط الثقافي الأمريكي يعمل بمعزل عن النشاط الإسرائيلي في مجال التطبيع بل يتكامل معه [1] ـ وهو ما سوف نلقي عليه الضوء في فصل العلاقات ـ فقد هدفت السياسة الأمريكية إلى تحقيق اختراق أمريكي كامل لمصر يتم بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والإنجازات الاجتماعية ويفرض قيما جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعروبة والعرب ، وفي الوقت نفسه الذي يتحقق فيه هذا الاختراق تحرم مصر من الوصول إلى نقطة الثقة بالقدرات الذاتية ، بل فرضت عليها أن تظل دائماً في حاجة إلى الولايات المتحدة ، وحاجة إلى مزيد من التنازلات على جبهتيها الداخلية والخارجية لتحصل على أقل الضروريات وحفظ الاستقرار الداخلي [2] .

كما فرضت على السادات ذاته مزاجاً معيناً يدفع إلى الشعور بأهمية إرضاء الرأي العام الأمريكي ، وذلك بتقديم تنازلات ـ حتى لا يفقد أرصدته لديه ـ يصورها الإعلام الأمريكي في شكل شجاعة وعقلانية متحضرة وخرقاً لأسوار المستقبل . ومن السذاجة ألا يدرك السادات أن بناة الآلهة الزائفة تنزع إلى تدميرها عاجلاً أو آجلاً [3] .

وعلى النقيض من ذلك بدا الاتحاد السوفيتي في صورة تختلف تماماً عن الصورة التي سبق أن قدمتها القيادة السياسية للشعب ، أو ما انطبع في أذهانهم عن ذاك الحليف الاستراتيجي خلال العهد الناصري ، بل عما ردده السادات ذاته عن الدورالهائل للدعم و المساعدات السوفيتية لمصرعسكريا ومدنيا إلى حد كانت موسكو مفجرا و سببا جوهريا في نصرأكتوبر؛ حيث كانت المصدر

١- محسن عوض ، مصر و إسرائيل :خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٩٧ – ٢٠٠ .
٢-انظر عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٠٧ – ١٧١ ، ١٩٢ وما بعدها . كذلك ، عصام رفعت ، مفاوضات صنددوق النقد الدولي ، الأهرام الاقتصادي ، العدد [٥٤٨] ، ١٥ يونيو ١٩٧٨ .
3- Doren , Kays , op.cit , p221

الرئيسي للسلاح . وفي أعوام قليلة جعل السادات من الاتحاد السوفيتي العدو الأول لمصر، إن لم يكن العدو اللدود له شخصياً لأسباب ودوافع شخصية . مبرراً هذا التقلب المفاجئ و الانقضاض الحاد إلى سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه مصر سواء تدخله في الشئون الداخلية وفرض قيود على حرية اتخاذ القرار، أو تقاعس موسكو عن الإمداد العسكري والدعم الاقتصادي وبخاصة عقب الحرب ورفض جدولة ديون مصر . في مقابل أن حل مشكلات مصر الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن وأنه لكي يصل إلى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفيتي ، وأن تتزعم حملة طرد ومطاردة الاتحاد السوفيتي وإزالة نفوذه في المنطقة العربية وفي أفريقيا [١] . وأن تنبذ مصر طريق المواجهة مع إسرائيل ، وتخطو خطوات نحو التقرب إلى مجموعات الضغط الصهيوني في واشنطن ، وأن تقف معارضة للنظم العربية غير المعتدلة في الوطن العربي ، وأن تقترب أكثر فأكثر من النظم التقليدية أو المحافظة وبخاصة المملكة العربية السعودية ، وأنه يتعين على مصر أيضا أن تجتث تراث ثورة يوليو بخاصة في قطاعاته القومية و الاجتماعية [٢] .

ونظراً لأن النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط يستند إلى مقومين رئيسيين أحدهما المد القومي المناهض للاستعمار الغربي والولايات المتحدة بالذات ، وثانيهما مصربمد الجسور مع القاهرة مفتاح الشرق ؛ فقد ارتبط بهما دخوله إلى المنطقة وارتبطت بضعفهما وانحسارهما عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة على حساب النفوذ السوفيتي [٣] . كما نذر نفسه لمناهضة الشيوعية و استئصالها من مصر و سائر دول و بلدان المنطقة و أفريقيا . فلم يستطع السادات الفصل ما بين نزعاته و دوافعه الشخصية و بين المصالح الوطنية العليا لبلاده ..

1- John , Waterbury , Egypt of Nasser and Sadat : the Political Economy of tow Regimes , Princeton University Press , 1983 . p 120 .
2- Ibid , p 124 – 127 .
٣- هيلين كارير ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ، ص- ١٦٦ .

والملاحظ في الحالتين أنه على عكس الولايات المتحدة لم يبذل الاتحاد السوفيتي الجهد الذي يتناسب مع أهمية المنطقة العربية لا من قبيل تأكيد وجوده وتدعيمه ، ولا منع عودة الولايات المتحدة للمنطقة لتمثل تلك الحقبة اختباراً صعباً لقدرات وسياسات الاتحاد السوفيتي من أي مرحلة أخرى في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي فقد اتسم الموقف السوفيتي بالسلبية تجاه مشاريع وخطط الولايات المتحدة للتسوية السياسية في الشرق الأوسط واكتفى بالمشاركة الشكلية والدور الذي حددته له واشنطن لاعتبارات الوفاق الدولي [١] الذي احتل مكانة الصدارة في أولويات السياسة الخارجية السوفيتية وأن يقل الاهتمام بتطور الأحداث في الشرق الأوسط ، كما اتسم الموقف السوفيتي بالركون إلى قناعات حتمية وأيديولوجية . استنادا إلى تحليل الخطوات التي اتخذها السادات بأنها لم تكن سوى انحرافات في مسار السياسة الخارجية المصرية ، وأن التغيرات في المنطقة سوف تنتج عن تغيرات سياسية واجتماعية تستند إلى قوانين موضوعية وعن التطور التاريخي [٢] .

إلا أن تطور الخلاف المستند إلى عدم الثقة بين القيادة السوفيتية والسادات أفضى بالأمور إلى منتهاها ؛ إذ تصورت موسكو أن السادات ينوي تعبئة إمكانات السياسية المصرية في أفريقيا والوطن العربي بهدف مطاردة السوفيت والإساءة إلى منجزاتهم . وتصور السادات أن الاتحاد السوفيتي يحاصر مصر في أفريقيا عن طريق زيادة نفوذه في ليبيا وأوغندا ومحاولة قلب نظام الحكم في السودان وعن طريق التمركز في قواعد ثابتة في أثيوبيا والقرن الأفريقي ولاشك أن الصورة العامة للامتداد السوفيتي في المنطقة وتشجيعه لسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتخاذ مواقف ضد سياسة السادات ، وبخاصة بعد اتفاقية سيناء الثانية ، أكدت انطباع السادات بأن الاتحاد السوفيتي يعمل على محاصرة مصر عربياً وإقليمياً ، وفي مناطق تعتبر ضمن صميم الأمن القومي المصري ،

١- لمزيد من التفاصيل بشأن الوفاق الدولي ، راجع ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفيتي ، صـ ١٩٣ .
2- David , Lesch , The Middle East and the United States ; A Historical and Political Reassessment , Oxford ; Westview Press , 1996 , p 225 227

وهي المناطق المتصلة بمنابع النيل وبالعمق الأفريقي لمصر [١] .

واستكمالاً لطوق الحصار ومناهضة النفوذ السوفيتي في المنطقة كثفت واشنطن جهودها لزيادة عمق المأزق السوفيتي ، فنجحت في إبراز اللافعالية السوفيتية في مواجهة تطور الأحداث وتعقد الخلافات العربية وتصاعد تيار التبعية العربية للهيمنة الأمريكية . ولم يكن الاتحاد السوفيتي في أي وقت مضى في وضع ضعيف في الشرق الأوسط كما هو في تلك الفترة وما أعقبها من تداعيات خطيرة ، بينما بلغ النفوذ الأمريكي أقصاه في الفترة ذاتها . إيذاناً ببدء إرهاصات انهيار الاتحاد السوفيتي [٢] .

ورغم كل ذلك فقد أبدت الولايات المتحدة إشارات عديدة لتوحي بمفاجآتها لقرار السادات ـ ولعل تصديق ما تدعيه واشنطن يعتبر سذاجة بالغة ـ فقد أرادت أن تبدو بهذا المظهر تفادياً من ردود الفعل العربية ، والابتعاد قليلاً عن بؤرة الأحداث ، لكي لا تتحمل مسئوليات تبعة الزيارة وتداعياتها ، وفي الوقت نفسه تملك هامشاً للمناورة ، يمكنها من احتواء معارضة أصدقائها في المنطقة خدمة لمخططها العام .

و أيا كان الأمر فإن مجمل التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استخدمت إمكانيات الولايات المتحدة في إحداثها مساندا إياها السادات هو الذي جعل هذه المأساة ضرورة تلاشت أمامها أية خيارات بديلة أمام السادات [٣]. إن السادات لم يبادر إلى رحلة القدس من موقع الاختيار ، ولكنه اضطر لقبول النتيجة التي ترتبت على مجمل سياساته حتما . فهو من ساق نفسه إلى الفخ معصوب العينين من واقع المأزق ـ الذي هو من صنع يديه ـ فانعدمت أمامه البدائل .

1- Alvin Z . Rubinstein , Red Star on the Nile ; The Soviet /Egyption Influence Relationship Since the June War , princeton , N . J ; princeton University Press , 1977 . p 173 .

٢- انظر ، على الدين هلال ، وآخرون ، مرجع سابق ، صـ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

٣- وعلى النقيض من ذلك ؛ فقد صرح السادات في فبراير١٩٧٧ أنه لا يمكن أن يجتمع مع أي قائد إسرائيلي ما دام هناك جندي إسرائيلي في أرضه . وفي أبريل أعلن السادات رفض أية اجتماعات ثنائية مع إسرائيل ، و الرفض القاطع لمبدأ التفاوض المباشر . إلا أن سياسة التناقض التي اتبعها السادات كفيلة إلى حد ما لتفسير ذاك الغموض وتلك الملابسات . و لمزيد من التفاصيل ، انظر ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٤ .

ومن الملاحظ أن عام الزيارة هو ذاك العام الذي حقق فيه الهجوم الصهيوني الأمريكي جوهر أهدافه الاستراتيجية ، فأصبح الأعداء في موقع السيطرة على القرار المصري . فشنت هجماتها الشرسة على مختلف الجبهات[جبهة العلاقات الدولية ، جبهة الصراع المصري الإسرائيلي ، جبهة التضامن العربي ، جبهة المؤسسات السياسية العسكرية ، وأخيراً جبهة السياسات والبنية الاقتصادية والاجتماعية في ظل سيطرة تامة على الجبهة الإعلامية والثقافية]. وتم ذلك بتخطيط محكم وتحرك منسق على مختلف الجبهات من أجل إحداث تغيير إجمالي جذري يتلاءم مع الهدف الاستراتيجي بإخضاع الإدارة المصرية للسيطرة الصهيونية الأمريكية بشكل تام [١] . على نحو ما سنرى على امتداد الدراسة بشكل عام .

وبتداخل وتشابك هذه الدوافع التي ساهمت كل منها بقدر ما ، ومثلت بتفاعلها مع بعضها البعض قوة هائلة لدفع السادات إلى تفضيل هذا الاختيار الدراماتيكي لاختراق العدو خشية تسرب أنباء الاتصالات السرية مع إسرائيل قبل التوصل إلى نتائج معقولة ، وهو ما قد يعرضه للإدانة بالخيانة العظمى ليس فقط من جانب الدول العربية ، بل من الشعب المصري ذاته . لذا فضل السادات تصعيد هذه الاتصالات إلى أعلى المستويات بزيارة القدس علنا وفي وضح النهار ، فمثل هذا القرار يمكن إخراجه دعائيا وإبرازه وسط ضجة إعلامية على أنه قرار منقطع النظير في الشجاعة والإقدام ، وتضحية بالكرامة الشخصية لزعيم أكبر دولة عربية في سبيل وقف نزيف الدم لأمة بأسرها وليتحمل الجميع مسئولياته .

وعلى أية حال فلم يكن هدف السادات من مبادرة القدس عقد لقاء مباشر مع بيجن ، فلو أراد ذلك لتم اللقاء بينهما في أي مكان وليس بالضرورة القدس أو بالصورة التي تمت بها الزيارة على الأقل [٢] . وإنما كان هدف السادات من زيارته اختراق الرأي العام الإسرائيلي وكسر الحاجز النفسي ـ ذاك المصطلح

1- Ikram , Khalid , Egypt Politices and Society (1945-81) London ;George Allen Sunwin 1982 , p 216 , 217 .

٢- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

الذي لم يكن من اكتشاف السادات بل هو ما روجت له إسرائيل وكان محل دراسة متعمقة لسنوات طويلة بهدف تشويه طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي ، وتزييف أبعاده بإبراز الطابع النفسي ليجرى توظيفه في معالجة المشكلة السياسية على حساب العوامل الجيوبوليتيكية ، وهو ما قد بدأ منذ منتصف السبعينيات على أقل تقدير- والضغط على بيجن [١] . ومناشدة الرأي العام الأمريكي من فوق منبر الكنيست الإسرائيلي لتخفيف حدة الضغط على كارتر الذي كان بحاجة إلى مساعدة السادات [٢] . فضلا عن كسب الرأي العام الأمريكي في صفهما لإمكانية تحقيق التسوية . فبتراجع كارتر أمام الضغوط المناصرة لإسرائيل ، اتضح للسادات مدى أهمية دور الرأي العام الأمريكي وما يمثله من قوة هائلة على صانع القرار الأمريكي ومن ورائه الرأي العام الإسرائيلي . فبهذه الخطوة الشاسعة يتم نسف مؤتمر جنيف بما يمثله من ضغوط سوفييتية ومزايدات عربية وتعنت إسرائيلي . وهو ما سوف يفتح أبواب البيت الأبيض بناء على الضوء الأخضر الذي ستطلقه تل أبيب لاستئناف التسوية في إطار ما سوف تسفر عنه الزيارة ، وبما تنطوي عليه من تنازلات وتحدٍ صارخ لكل الأطراف .

وأملا في كل ذلك فجر السادات قنبلة حقيقية أثناء إلقاء خطابه بمجلس الشعب في ٩ نوفمبر ١٩٧٧؛ فقد انحرف السادات فجأة عن الخطاب المكتوب ، وأعلن استعداده للذهاب إلى القدس حقنا للدماء . وكان رد الفعل المبدئي لخطاب السادات بأنه لم يفسر حرفيا ، ولم يكن إلا نوعا من المبالغة . وربما يفسر ذلك التصفيق الحاد الذي دوت أصداؤه بين أروقة المجلس ، أو أن أعضاء مجلس شعب السادات لا يملك إلا التصفيق للرئيس مهما كان من مخاطر ، ولكن سرعان ما اتضح الأمر بعزم السادات على زيارة القدس وأنه واع تماما لما نطق به وكأنما الأمر مدبر [٣] .. فقد طرح السادات فكرة استعداده لزيارة إسرائيل حقنا للدماء في

١- لمزيد من التفاصيل راجع ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٠١ – ٢٠٣ .
٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٨ .
٣- و ثمة دليل على أن الأمر كان مدبرا هو حضور ياسر عرفات جلسة مجلس الشعب الشهيرة بدعوة خاصة من السادات . بشأن هذا التحليل ، راجع ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٦ . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٦ .

اجتماع مجلس الأمن القومي بصورة مباشرة و واضحة و ليست كخاطر ورد في باله ، و إنما كفكرة عرضها عقب زيارته لرومانيا ؛ حيث عرض السادات أثناء المناقشة "مسودة اتفاق سلام " كانت إسرائيل قد أعدته كأساس لمعاهدة سلام بين البلدين ، وكان هناك مؤيدون ، ولكن كان هناك أيضا بعض المتحفظين الذين كانوا يخشون ألا تحقق المبادرة النتائج المرجوة منها ، ولكن كان واضحا أن الأغلبية مؤيدة . و لم يتم تحديد موعد الإعلان عنها ، وإنما ترك تحديد التوقيت المناسب لها للسادات ذاته [١] .

و أيا كان الأمر فلم يضيع بيجن الفرصة بأن وجه دعوة رسمية باسم الحكومة الإسرائيلية للسادات لزيارة القدس وإجراء محادثات من أجل إقرار سلام دائم بين إسرائيل ومصر ، كما أنه سيقبل الدعوة لزيارة القاهرة إذا ما وجهها إليه السادات.. وعلى الفور وصلت دعوة رسمية إلى القاهرة في ١٥ نوفمبر عن طريق القنوات الدبلوماسية لزيارة السادات للقدس [٢] .

وبمحاولة يائسة لكسب الموقف السوري بجانبه وصل السادات إلى دمشق في ١٧ نوفمبر ، بهدف أن يذهب إلى القدس متحدثا باسم مصر وسوريا . وهو ما رفضه الأسد جملة وتفصيلا [٣] . لينطلق السادات على طريق القدس منفردا دون أية ضمانات أو شروط مسبقة . رغم ما أعلنته الصحف المصرية من أن زيارة السادات مشروطة بالتزام إسرائيل مقدما بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية [٤] .

وفي نهاية المطاف وصل السادات إلى مطار بن جوريون مساء ١٩

١- حديث مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني و أمين عام الاتحاد الإشتراكي آنذاك ، لمجلة أكتوبر ، العدد [٣١٧] بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ ، مصطفى خليل شاهدا على التاريخ : لهذه الأسباب كانت الزيارة .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ ٧٧ . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٨ .
٣- حول لقاء السادات بالأسد ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٦٤ – ٣٦٦ .
٤- الأهرام ، عدد ٥٠١٠١ ، بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٨ .

نوفمبر ١٩٧٧ بصحبه بعض معاونيه ومقربيه [١] وسط ضجة إعلامية كبيرة . فبدا نجما عالميا تركزت عليه أنظار الصحافة و أجهزة الإعلام من كل حدب و صوب تنقل صوره عبر الأقمار الصناعية إلى شتى أرجاء العالم وهو ما أرضى السادات و أشبع نزعاته بغض النظر عن النتائج الموضوعية للزيارة أو تداعياتها .

وعموما كان أهم حدث سياسي لزيارة السادات هو ظهوره أمام البرلمان الإسرائيلي واعتلاؤه منصة الكنيست تحت صورة هرتزل وخطابه أمام الكنيست. الذي من خلال تحليله نجد أنه لم يخرج عن إطار الإجماع العربي المطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية إلا فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية [٢] . فكان أهم ما تناوله الخطاب بصفة عامة عرض وجهة النظر العربية لمشروع السلام أمام الشعب الإسرائيلي اعتقاداً من السادات بأن الكنيست الإسرائيلي سيقتنع بكلماته المؤثرة ويقبل مقترحاته ومن ثم يصوت على مشروعه . وعلى وجه التحديد وضع الخطاب قائمة بالمحاذير والأمور التي لن تقدم عليها مصر؛ لعل أهمها أنه لن تقوم مصر بتوقيع معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل ، وعدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي المحتلة ، أو حتى النقاش أو المساومة بذلك ، وهو ما يعني الانسحاب التام من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية ، وأن جوهر النزاع يتمثل في القضية الفلسطينية ، وأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم هو ما يشكل الخطوة الأولى على الطريق الوحيد المؤدي للسلام . واختتم السادات خطابه بإعادة المبادئ التي تحدد اتفاق السلام الذي سيتم التوصل إليه في جنيف ممثلا في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، حق الفلسطينيين في

١- كان برفقه السادات أثناء الزيارة كل من د/ مصطفي خليل والمهندس عثمان أحمد عثمان ، ودكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، نظراً لاستقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي اعتراضا على الزيارة . رغم ما هو معروف عنه أنه رجل الغرب و الولايات المتحدة و المعادي للتقارب مع السوفيت . و من المفارقات أن إسرائيل كانت لاتزال لا تأمن مكر و دهاء السادات لاستئناف الحرب عليها و هو ما تقر به جولدا مائير بمذكراتها ، صـ ٣٧٠

٢- تم إسقاط الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية من الخطاب بناء على اقتراح دايان ، انظر ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس : قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ١٩٩٧] ، صـ ٢٧ ، كما يمكن مطالعة تفاصيل برنامج الزيارة كاملا كما ورد بالمرجع نفسه ، صـ ٢٥ – ٣٤ .

كيان مستقل والوفاء بحقوقهم الأخرى ، حق كافة دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها ؛ مع توفير الضمانات المناسبة ، والتزام هذه الدول بإقامة علاقات مع بعضها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة وحل الصراع بالطرق السلمية [١] . وبهذا الوضع لم يتضمن الخطاب أية تنازلات أو تفريط في الحقوق العربية . ولكن الأهم مما ورد في الخطاب ذاته هو ما تم تنفيذه من أجزاء الخطاب ، وهو ما سوف يتضح تباعاً .

وعموما رد بيجن بخطاب مضاد اتسم بالإيجاز والوضوح ، كان بمثابة كارثة محققة فقد أعاد تكرار مواقفه المتشددة وتجاهله الحقوق الفلسطينية وعدم التخلي عن السيطرة على القدس [٢] . وبذلك أراد بيجن حسم الموقف بعدم تقديم أية تنازلات هدية وتقديرا لمبادرة السادات كما توهم ذلك . وكان ذلك من حقه فهو صاحب القرار الأول والأخيرة. فتبدد وهم السادات شيئاً فشيئاً حتى أصابه بيجن بإحباط شديد ، فضلا عما أثاره دايان حول نفيه لمزاعم التهامي بشأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء دون شروط أثناء لقائه في الرباط [٣] . ليطلق سهمه المسموم صوب قلب السادات .. ولا ندري هل ضلل التهامي السادات أم ضلل السادات نفسه أم ضللهما الماكر الصهيوني ؟

و أيا كان الأمر فإن السادات هو المسئول عما حدث وعن حالة الارتباك والالتباس وعدم الوضوح بسبب تلك الشخصية التي اختارها السادات ذاته لهذه المهمة الخاصة والتي كان ينبغي أن تكون على قدر المسئولية بعيدة عن الكرامات والشعوذة [٤] .

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٨٢ – ٨٣ . وثمة ملاحظة هامة بشأن رؤية وتحليل موشي دايان للزيارة بأنه ستظل مبادرة السادات وتواجده في العاصمة الإسرائيلية عالقة في الأذهان لزمن طويل إلا أن خطابه أمام الكنيست لن يكتب له نفس المصير لأن المؤرخين في المستقبل سيرجعون إلى الأرشيف ويدرسون نص الخطاب ، ويقارنون بينه وبين ما حدث بعد ذلك ، وسرعان ما يميزون تلك الأجزاء التي تحققت منه ، أما تلك الأجزاء التي ظلت مجرد كلمات على الورق فلن تلبث أن تنسى ويمحوها الواقع ..

٢- المصدر نفسه ، صـ ٨٤ . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة [القاهرة : دار الشروق ط٢ ٢٠٠٠] ، صـ ١٠٤ ـ ١٠٥ .

٣- المصدر نفسه ، مقارنة برواية حسن التهامي ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، بقلم / محمد سعد العوضي ، صـ ١٢٦ ـ ١٢٩ .

٤- حول شخصية مبعوث السادات لإجراء المباحثات الرسمية مع موشي دايان ، انظر محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامبديفيد ، صـ ٢٦٠ – ٢٦٤ ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٠ – ٢١٠ .

وعموما لم يتم إجراء مناقشات كاملة أثناء الزيارة ، فلم يكن للسادات مع بيجن سوى حديث هام واحد بعيدا عن البروتوكول ، حيث اتفق الزعيمان على ثلاثة مبادئ : لا حرب بعد الآن بين البلدين ، استعادة السيادة المصرية على شبه جزيرة سيناء ، نزع السلاح عن معظم سيناء ، مع مرابطة قوات مصرية محدودة في المنطقة المجاورة لقناة السويس بما في ذلك ممرى متلا والجدي [1] .

وعلى أية حال كان من المستحيل أن تفجر تلك الخطوة الحالمة قوة ضاغطة كفيلة بدفع عملية السلام والخروج من الأزمة بفتح آفاق جديدة لتسوية تقبلها جميع أطراف الصراع . في ظل إدراك القيادة الإسرائيلية لدوافع المبادرة وملابسات قرارها ، وقدرتها على تحويل المبادرة إلى ضربة مضادة صائبة في مقتل ، فبرعت إسرائيل في إفراغ المبادرة من مضمونها لتفوت على السادات أهدافه وحلمه بأن يصبح بطلا حقيقيا وزعيما للعرب . وعلى هذا فشلت المبادرة في تحقيق أي من أهدافها أو شروط نجاحها المتمثلة في قدرتها على تغيير مدركات النخبة السياسية في إسرائيل حول طبيعة الصراع بل وقدرتها على تغيير أهداف وطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته ، وقدرتها على توليد آليات ضغط عالمية حقيقية فاعلة على إسرائيل وبالذات من جانب الإدارة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى قدرتها على كسب التأييد العربي . فكان من المستحيل أن تتحقق هذه الشروط طبقا لأية حسابات واقعية ، اللهم إلا التمهيد لقبول حل مصري/ إسرائيلي منفرد نعتقد أن السادات كان قد اقتنع بأنه الخيار الوحيد المطروح أمامه حتى قبل أن تطأ قدماه مطار تل أبيب وهو ما حدث بالفعل ..

١ـ إمكانية تغيير أهداف إسرائيل :

كان من الصعب تماما تصور أن مجرد زيارة رئيس أكبر قطر عربي لإسرائيل يمكن أن يغير إدراك النخبة السياسية ، وبالذات النخبة الحاكمة في ظل حكومة الليكود المتطرفة لمقتضيات ومفهوم الأمن الإسرائيلي ، وهو المفهوم الذي لم تنجح حتى حرب أكتوبر في تحطيمه ، وإن نجحت في زلزلته لبعض

١ـ موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٩٢ .

الوقت ، والذي يربط ربطا وثيقا بين المطالب التوسعية الإسرائيلية ومقتضيات الأمن المزعوم [١] . فلم يكن "الحج" إلى القدس كفيلا بتفنيد مبررات إسرائيل واستغلالها الرفض العربي لوجودها لكي تضم أراضي جديدة باسم الحدود الآمنة وعقدة الإبادة ، فها هو السادات بين جدران الكنيست لينسف ذلك . وعلى هذا فالزيارة لم تكن تعني بالنسبة لإسرائيل سوى شيء واحد وهو تأكيد استعداد مصر للاعتراف بإسرائيل . وكان معني تقليص الصراع العربي / الإسرائيلي إلى مجرد الاعتراف القانوني بإسرائيل ، هو تبسيط مخل لطبيعة الصراع وتعقيداته. فلا يزال جوهر القضية قائما بتمام وضوح رفض إسرائيل القاطع للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية سواء قبل الزيارة أو أثنائها ، فكانت الزيارة تعني شيئاً واحداً هوإثبات جدية وحسن النوايا المصرية للسلام ، لكن إتمام الزيارة من قبل أن يكون هناك التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ ، كان ينطوي على مخاطرة كبرى لأن الزيارة في حد ذاتها تعني اعتراف مصر القانوني بإسرائيل بلا مقابل . فلم تكن إسرائيل قد قدمت مثل هذه الالتزامات أو حتى عبرت عن أي نوايا إيجابية لتقديمها ولا ندري على أي أساس منطقي ذهب السادات إلى القدس ، ربما كان ما يأمله السادات هو خلق رأي عام إسرائيلي ضاغط على حكومة الليكود أو خلق المتاعب لإسقاطها [٢] . ولو صح هذا لكان يعني إفراطا في حسن النية تجاه الرأي العام الإسرائيلي وهو ما لا يستقيم مع طبيعة الصهيونية ، وتوهم زائف لتركيبة الصقور وطبيعتها .

استناداً إلى ماهية إدراك القيادة الإسرائيلية والنخبة السياسية في إسرائيل لدوافع المبادرة كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء الإسرائيليين سواء الحكومية أو المعارضة وتعليقات صحفها[٣] . كما يلي :-

١- وهو ما يوضحه التحليل الدقيق لنظرية الأمن الإسرائيلي وإمكانية هدم أركانها ومدى ارتباط هذه النظرية بمعتقداتهم الراسخة وهو ما تفصح عنه بروتوكولات حكماء صهيون والعديد من الدراسات .

٢- انظر ، مذكرات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٩ . كذلك ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ ـ ٦٨ .

٣- كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء و القادة الإسرائيليين سواء الحكومة أو المعارضة و تعليقات صحفها ، تطرحها تفصيلا دراسة ، إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ـ ٨٦ . انظر كذلك ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ – ٦٨ .

- اعتبار قرار الزيارة تعبيراً واضحا عن يأس السادات من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء بالحرب أو بالدبلوماسية المعتادة .
- استعداد الشعب المصري للسلام بأي ثمن وهو ما يفسر تأييده للمبادرة [١] .
- إن عملية الارتباط والمسئولية المصرية تجاه العالم العربي وبخاصة القضية الفلسطينية تكاد تقترب من نهايتها ، وهو ما دلت عليه موجة النقد العارمة التي أطلقتها الصحافة المصرية ضد العرب [٢] .
- إن السادات قد وضع مستقبله السياسي في يد إسرائيل ؛ لأن مبادرة السادات حاولت الالتفاف حول مؤتمر جنيف ، وبالتالي نسف ما بقي من جسور عربية وسوفييتية [٣] .

وفي إطار هذا الإدراك تم رسم الاستراتيجية الإسرائيلية لما بعد المبادرة على أساس الانحناء للعاصفة التي أطلقتها مبادرة السادات ؛ لامتصاص ردود الفعل المؤيدة لها من جانب الرأي العام الغربي وبخاصة الأمريكي ، وبعض قطاعات الشعب الإسرائيلي ، والصمود أمام أية ضغوط من أي اتجاه . وهو ما سيجعل مبادرة السادات مكسبا حقيقيا حصلت عليه إسرائيل بدون مقابل فها هو السادات من بادر بالزيارة ودفع ثمنها كاملا ، معرضا نفسه ونظامه للخطر دون مقابل للجائزة التي لا تقدر بثمن بالاعتراف الكامل بوجود إسرائيل وشرعيتها . فلم يدفع بيجن شيئا على الإطلاق . اللهم إلا أنه سمح للسادات دخول التاريخ من البوابة الإسرائيلية ؛ فمنذ اليوم سيذكر اسمه إلى جانب أسماء داعمي أركان دولة إسرائيل ، ومكرسي وجودها ، ونصراء أحلامها الإمبريالية . بجانب ذلك أن المبادرة ستكون بمثابة أساس لبناء " معاهدة سلام " مصرية /إسرائيلية بأفضل الشروط الممكنة من وجهة النظر الإسرائيلية ، وهو ما صح توقعه بالفعل [٤] ..

١- وقد اصطحبت الزيارة بأكبر حملة إعلامية مكثفة مصطنعة قامت بها الصحافة وأجهزة الإعلام ، بطوفان من التمهيد والتأييد ، وصل ذروته بإيهام الرأي العام المصري وإقناعه بما لا يقبل الشك أن الزيارة سوف تأتي فوراً بحلول نهائية وجذرية وشاملة اتفق عليها ، وأن الطريق إلى السلام والرخاء الذي يحلم به كل مواطن ويتلهف عليه قد اكتشف ويبدأ من القدس . انظر ، جريدة الأهالي : العدد الأول السنة الأولى بتاريخ أول فبراير ١٩٧٨ . التي أبدت اعتراضها على المبادرة ليس خلافا على السلام و لكن خلافا حول المنهج .

٢- إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، صـ ٩٧ .

٣- دافيد هيرست ، البندقية و غصن الزيتون ، صـ ٥٣٢ – ٥٣٦ .

٤- دافيد هيرست ، المرجع نفسه ، كذلك انظر ، جريدة الأهالي ، العدد الأول ، بتاريخ أول فبراير ١٩٧٨ ، صـ ١ – ٣ .

٢ـ القدرة على توليد ضغط عالمي على إسرائيل :

أما بالنسبة للشرط الثاني وهو قدرة المبادرة على إيجاد آليات ضغط عالمية على إسرائيل تساند صانع القرار الأمريكي لحملها على قبول الحد الأدنى للمطالب العربية مقابل الاعتراف بها ، والذي تؤكد الزيارة جدية الدولة الرائدة فيه ، فإن أية حسابات سياسية موضوعية لم تكن من الممكن أن تتوصل إلى إمكانية نجاح المبادرة على هذا الصعيد . فرغم أنه كان من الواضح أن بمقدور المبادرة باعتبارها عملا دراميا فريدا أن تولد ردود فعل إيجابية ضخمة في أوساط الرأي العام الغربي ، إلا أن الأدب السياسي يكاد يجمع على أن قدرة الرأي العام على التأثير المباشر والفعال على مجرى السياسة الخارجية خصوصا بالنسبة للقضايا التي لا تؤثر بشكل مباشر على مسيرة الحياة اليومية هو تأثير محدود جداً . كذلك لم يكن ممكناً إغفال قدرة الجماعات الصهيونية في الدول الغربية عموما والولايات المتحدة خاصة وهي جماعات معترف بتأثيرها الفعال على وسائل صنع الرأي العام في شن هجوم مضاد بعد امتصاص ردود الأفعال الأولى ، وإلقاء اللوم بالفشل الآتي لا محالة على كل الأطراف ماعدا إسرائيل وحتى مع افتراض تحرك الحكومات الغربية بدافع من مصالحها مع دول الشرق الأوسط منتهزة فرصة بلورة رأي عام إيجابي تجاه العرب للضغط على إسرائيل ، فإن قدرة هذه الحكومات ماعدا واشنطن على ممارسة هذا الضغط هي قدرات محدودة للغاية ووسائل تأثيرها لا تكاد تذكر[١] . وقد تمثلت المخاوف الحقيقية بالنسبة لإسرائيل في أن تنجح المبادرة في إطلاق رأي عام أمريكي إيجابي يضعف من مركز جماعات الضغط الصهيونية وقوة تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار الأمريكي بما يهيئ للإدارة الأمريكية فرصة أكبر لممارسة الضغط على إسرائيل ، لكن تلك المخاوف لم تكن تشكل خطورة حقيقية إلا على أساس الافتراض بأن الإدارة الأمريكية ترغب في ممارسة هذا الضغط ولكنها لم تكن قادرة عليه بسبب التأثير الصهيوني ، وهو افتراض لم تثبت صحته على أي حال . كذلك فإن الاعتماد على كسب الرأي العام الأمريكي لتحرير الإدارة الأمريكية

١ـ نور الدن كمال ، مرجع سابق ، صـ ٦٩ – ٧٠ .

من الأسر الصهيوني معركة خاسرة بالضرورة ، لأن تأثير مثل هذه المبادرة هو تأثير مؤقت بطبيعته. وبالتالي فإن قدرة الجماعات الصهيونية الأمريكية على استعادة زمام المبادرة من جديد وإعادة الرأي العام الأمريكي إلى صوابه - لو فقده بعض الشيء - هي مسألة كان لابد من أخذها في الاعتبار[1] . ولكن ماذا يجدي ذلك أمام انفراد السادات باتخاذ القرار؟ فلم تكن المبادرة موضع دراسة بأي حال . وهو ما حدا بوزير الخارجية للاستقالة [2] .

٣- كسب التأييد العربي بفرض سياسة الأمر الواقع :

وهو ما بدا صعبا قبل الزيارة ، ومستحيلا بعد إتمامها ، بغرض ممارسة الضغط على الدول العربية ووضعها أمام الأمر الواقع لتحمل مسئولياتها . وقد حال دون ذلك العديد من الاعتبارات الموضوعية ، لعل أهمها ما يرجع إلى جذور الصراع العربي / الإسرائيلي وطبيعته ؛ حيث إن السياسة العدوانية والتوسع الإسرائيلي هي المفجر الحقيقي والرئيسي للصراع والباعث الأول لكل ما يثيره هذا الصراع . و السبب الأساسي لاستمرارية الصراع وديمومته حتى يومنا هذا ، والذي لم ينته إلا بتخلي إسرائيل عن نظريتها العدوانية ومطامعها التوسعية ، وذلك ضربا من المستحيل ؛ لأن النظريات العدوانية متأصلة في الفكر الصهيوني ، فهو ليس رد فعل لظروف قيام الدولة اليهودية - أي العداء من قبل العرب لما ترتب على ذلك من تداعيات وانتهاك للحقوق - وبزوال المشكلة يزول العدوان . مضافا إلى ذلك أن الفكر الصهيوني غير قابل لتغيير أبعاده مهما كانت المتغيرات الإقليمية أو الدولية وإنما يتخذ أشكالا ومراحل مختلفة لتتغير الصورة وليس الجوهر ما بين المهادنة و التحدي . فقد تعهدت قيادتها السياسية أن تغفل - تعمدا - أي ذكر للحدود الجغرافية لدولتهم وجاء دستورها خاليا من أي

١- المرجع نفسه .

٢- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٠ وما بعدها . فلم يستطع السادات التخلص تمام من عقلية وأسلوب وتكتيك عضو الجمعية السرية الذي يفكر ويخطط في الخفاء لينفذ خططه حتى بعد ما أصبح رئيسا لجمهورية ومدافعا عن قضية مشروعة تستند إلى الحق والعدل وقرارات دولية . فكان من المفترض ألا ينفرد بالحلول أو يتصدى للمشاكل دون استشارة وزرائه ومستشاريه وتحت أمره أجهزة الدولة متكاملة حافلة بكل الإمكانيات وشعب متطلع لمباركة وتقدير كل الإنجازات ، ولكن السادات اعتمد على ذاته وضرب بكل ذلك عرض الحائط ، فلم يشأ أن يقتنع بأن عصر الفرد قد انتهى ، وهو ما حدا به أن يكون وحيداً معزولا بهذا الصدد أنظر العديد من الدراسات والمذكرات الشخصية للقادة السياسيين و العسكريين ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١٦١ – ١٦٢ . كذالك ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ١٥٦ .

تحديد لحدود الدولة استناداً إلى الاعتقاد بأن حدود إسرائيل لآخر ما تصل إليه نيران مدفعيتها وأقدام جنودها أي [من النيل إلى الفراق][1] . وهو ما انعكس بصورة حادة على المجتمع العربي وحالته النفسية جسدتها حالة الرفض التي سيطرت على فكر ووعي النخبة الحاكمة ومن ورائهم الشعوب العربية قاطبة؛ لإدراك أبعاد الصراع الضارب بجذوره في أعماق التاريخ . مضافا إلى ذلك أن مجرد التفكير في الاقتراب من الصلح مع إسرائيل هو بمثابة الدخول في منطقة الألغام المحظورة والسقوط في الهاوية لأنها مجازفة غير مأمونة العواقب والنتائج. فلا يزال شبح اغتيال الملك عبد الله على أعتاب القدس ماثلا في الذاكرة [2]. فحالة الرفض تعتبر في حد ذاتها صمام أمان للعديد من النظم العربية وإبقاءً لاستقرارها .

وعموما كان الوطن العربي منقسما قبل الزيارة ، فمن غير المعقول أن تكون هذه المبادرة أسلوب ضغط ووسيلة لتلاحمه ، بل كانت وسيلة لتمزقه إربا ، وحال دون ذلك أيضاً الاعتبارات الشخصية والمتعلقة بالكرامة العربية ؛ فالسادات لم يستشر أحداً من القادة العرب قبل المبادرة . وعموماً قد هاجمها بعنف أقطار الشرق العربي قاطبة بالإضافة إلى الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية حتى الأقطار التي كانت لا تزال تربطها بالنظام المصري علاقات صداقة قوية تحفظت عليها تماماً . ورغم عنف ردود الأفعال العربية فلقد كان من اللافت للنظر أن يلتزم عدد من البلدان العربية المؤثرة في النظام العربي - وفي مقدمتها المملكة السعودية وأقطار الخليج العربي - جانب الحذر والصمت رغم التحفظات المبدئية على الزيارة ، وأن لا تنساق وراء المطالب الراديكالية بفرض عقوبات على مصر . لقد فضلت هذه البلدان الانتظار لما يمكن أن تسفر عنه المبادرة، فربما تحدث المعجزة وتستجيب إسرائيل للمطالب العربية . مع الوضع في الاعتبار دور العلاقات الاستراتيجية بين دول الخليج و واشنطن ..

١- مقال لحسن نافعة ، لماذا نجحت أوربا وفشل العالم العربي ، موقع العراق للجميع ، بتاريخ٢٠٠٨/٣/٥ بشبكة المعلومات الدولية .

٢- حول عملية اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ، انظر ، فاطمة أحمد حافظ ، العلاقات السياسية المصرية - الأردنية ١٩٥٨، ماجستير ، جامعة عين شمس :كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٣.

ولم تكن إسرائيل غائبة عن تلك الاحتمالات الواردة ، فأسرعت لتبديدها لقطع خط العودة على مصر والعمل على زيادة عزلتها و إخراجها من دائرة الصراع . فإذا خرجت مصر من الصراع فلن تكون هناك أية حروب أخرى و لربما ينتهي الصراع بمفهومه الواسع وهو ما ثبت صحته بمرور الأيام ، فضلا عن أن ذلك الوضع سوف يحرم مصر من دعائم ومقومات قوتها وعمقها الاستراتيجي ويضعفها هي ذاتها ، وكانت المبادرة فرصتها الكبرى لاختراق الجدارالعربي من أوسع أبوابه [١] ..

وأخيرا ردود الفعل العربية :

تباين رد الفعل العربي إزاء زيارة القدس ما بين الرفض والتحفظ والتأييد. فأما الأطراف الرافضة فهي العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية [وهي ما عرفت باسم جبهة الصمود والتصدي] التي تكونت خلال مؤتمر قمة بغداد الذي عقد في نفس الشهر . وقد اتخذت هذه المجموعة موقفا متطرفا معاديا لمبادرة السادات ، واعتبرتها خيانة للقضية العربية وسعيا من السادات وراء حل منفرد مع إسرائيل [٢] ، فلم تترد حكومة دمشق وطرابلس وبغداد في التأكيد على الملأ بأن السادات يستحق الموت [٣] . وقد قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول . أما الأطراف المتحفظة فهي السعودية و الأردن وتونس ولبنان ، وباقي دول الخليج فيما عدا اليمن الجنوبية . وقد اتخذت هذه الدول موقفا سلبيا انتظارا لما سوف تسفر عنه تطورات الأحداث، واحتفظت هذه الدول بسفرائها وعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر في بادئ الأمر. أما المجموعة التي تعاطفت مع المبادرة فهى المغرب والسودان وعمان كل لاعتباراته وحساباته الخاصة [٤] .

١- انظر موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ٩٢ ، كذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥٠ .
٢- انظر ردود الأفعال العربية تجاه مبادرة القدس ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مبادرة السلام ، رحلة القرن العشرين تحليل وتوثيق [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٧٨] ، صـ ١٠ – ١٧ . و هو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في حينه .
٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٩ . لمزيد من التفاصيل ، انظر محمد حسنين هيكل ، صـ ٩٣ - ٩٧ .
٤- لمزيد من التفاصيل حول أزمة العلاقات المصرية / العربية ومحاولة تطويقها انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٩ – ٥٦ .

ثانيا : استراتيجية ما بعد زيارة القدس والطريق إلى كامب ديفيد :

تعتبر الفترة الممتدة من زيارة السادات للقدس في نوفمبر١٩٧٧وحتى بدء أعمال مؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي ، ومنعطفا حاداً في تطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع مع إسرائيل وقبول النهج السلمي بالتعامل المباشر وجها لوجه ، بانتهاج أسلوب جديد لمعالجة قضايا الصراع ، يعتمد على التفاوض المباشر للتوصل إلى حل سياسي سلمي لهذا الصراع ، وقبول مصر لأول مرة بالطرح الإسرائيلي خاصة المتعلق بالمشكلة الفلسطينية تمهيداً لإرساء قواعد الحل المنفرد التي بدت إرهاصاته واضحة بما شهدته الفترة من تداعيات ؛ حيث فتحت زيارة القدس الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن .

وبزوال الأضواء وخفوت الأصوات العالية والضجة التي صاحبت الزيارة ذهابا وإيابا بدأ الخوف من الفشل والإحساس بالتورط يدب في أوصال السادات، الذي لم يجلب أي أمل بصدور القرارات الصعبة والقاسية التي ظن انتزاعها من مناحم بيجن بمجرد زيارة القدس . فحاول السادات تطويق الرفض العربي للمبادرة بقرارعقد مؤتمر القاهرة بهدف إعادة الأطراف مرة أخرى وإلمام ما تم تشتيته تمهيداً لمؤتمر جنيف ، وانتظارا لما ستسفر عنه الزيارة أملا بأن يكون الرد الإسرائيلي على مستوى المبادرة [١].

وبينما كانت القاهرة تعد لمؤتمر ميناهاوس كثفت واشنطن مساعيها لتأييد مبادرة السادات بقوة ، في إطار اقتناع واشنطن بعودة الأطراف إلى أحضانها عاجلا وليس أجلا ، برغم ما انتابها من حيرة لما يدورفي تفكير السادات بشأن الخطوة التالية ؛ لذا واصلت واشنطن جهودها لمحاولة الحصول على أوسع اتفاق ممكن . حيث كانت لا تزال إدارة كارتر تشعر بأن السادات ـ في نهاية الأمر ـ لن يبرم سلاما منفصلا مع إسرائيل ، وأنه يتعين على الأقل استخدام درجة ما في

١ـ ديفيد هيرست ، مرجع سابق ، صـ ٥٣١ .

الاتفاق على المسألة الفلسطينية كغطاء لأي صفقة مصرية إسرائيلية . وعندئذ يمكن تجاهل سوريا لأغراض عملية بحتة . وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن السياسة الأمريكية ستستمر في التركيز على التوصل إلى شكل ما للاتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة [١] . وعلى ضوء ذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية سيروس فانس إلى الشرق الأوسط خلال الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٧ ؛ للتشاور مع شتى الحكومات لبدء عملية إعادة تحديد الاستراتيجية الأمريكية للخطوة التالية [٢] .

في الوقت الذي واصلت فيه مصر وإسرائيل المباحثات السرية بينهما بالمغرب ـ ولكنها هذه المرة بناء على طلب السادات ـ والتي أسفرت عن تقديم كل جانب وثيقة مشروع سلام يعبر عن وجهة نظره ، فأوضحت الوثيقة الإسرائيلية افتراض إبرام معاهدة سلام شامل بين البلدين تؤدي إلى تطبيع كامل للعلاقات بينهما بالنص على بنود تشمل إقامة علاقات دبلوماسية وثقافية وحرية المرور والتبادل التجاري والسياحي .. على ألا تكون مشروطة بإبرام معاهدات سلام مع دول عربية أخرى، والالتزام بالانسحاب من سيناء ونزع سلاح شرقي سيناء بأسرها وكذلك ممري متلا والجدي مقابل إعلان حرية الملاحة في مضايق شرم الشيخ ـ وهو ما تم الاتفاق عليه بين السادات و بيجن أثناء زيارة القدس ـ كما اشتملت الوثيقة على مقترحات خاصة بضمانات الأمن ومستقبل المطارات والمستوطنات بسيناء [٣] . مع الوضع في الاعتبار أن بيجن بصدد إعداد مشروع بشأن موضوع الفلسطينيين بما يتضمنه من إدخال تغييرات بعيدة المدى على الوضع الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن شأن هذه التغييرات منح العرب الفلسطينيين الحكم الذاتي وتقرير المصير . بمراعاة أن المشروع لا يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة بهذه المنطقة ولا انسحاب السكان المدنيين الإسرائيليين ولا القوات العسكرية الإسرائيلية منها ، أما بالنسبة للقدس فهي قضية منفصلة [٤] .

١ـ وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٩ .
٢ـ بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ .
٣ـ موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٩٢ ـ ٩٥ .
٤ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مشاريع التسوية ، صـ ١٤.

وكانت الوثيقة المصرية تتضمن أربع نقاط أساسية : الأولى تؤكد على ضرورة أن يشمل الترتيب الذي يتم التوصل إليه على حل للصراع القائم مع كافة الدول العربية الأخرى ، ومن ثم فلا ينبغي طرحه على اعتبار أنه اتفاق ثنائي تام . وأن تناقش الأمورالمتعلقة بترتيبات السلام بين مصر وإسرائيل بشيء من التفصيل ، في حين تناقش الأمور المعني بها الدول العربية الأخرى بوجه عام . وينبغي أن تشتمل هذه المناقشات العامة على تأكيد مبدأين ؛ انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وتوفير وضع مستقل للفلسطينيين إما من خلال إقامة دولة فلسطينية أو بأي طريقة أخرى [١] .

وتناولت النقطة الثانية نوع ضمانات الأمن التي يجب توفيرها لإسرائيل في سيناء وعلى جبهات إسرائيل مع جيرانها الآخرين . وترى مصر فيما يتعلق بسيناء والحدود بينها و بين إسرائيل ، أنه من الضروري إجراء مناقشات مفصلة والتوصل إلى ترتيب مكتوب " لكل ياردة مربعة " أما بالنسبة للمناطق الأخرى، فيكفي مناقشة الخطوط العريضة فحسب مثلما ذكر من قبل . وعلى أية حال يجب الاهتمام والحرص الشديد حتى لا يبدو الاتفاق كما لو كان اتفاقا ثنائياً ؛ حتى يتسنى للمصريين الاحتفاظ بقوة الدفع للتوصل إلى ترتيب شامل مع كافة الدول العربية . وبهذا الوضع لم يتعدٍ إطار التسوية المطروح حدود الشكليات والتغطية السياسية . وأخيراً الإقرار بضرورة تدخل واشنطن والإلقاء بثقلها لدفع عجلة المفاوضات ، فلا سبيل لإحراز أي تقدم نحو إقرار السلام بدونها [٢] .

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج خلال المباحثات السرية بالرباط أعرب السادات لفانس الذي قد وصل لتوه إلى القاهرة [٣] ، عن استعداده لإبرام

١- موشى دايان ، الاختراق ، صـ ٩٦ – ٩٧ .

٢- المصدر نفسه صـ ٩٧ .

٣- وصل فانس إلى القاهرة صباح يوم ١٠ ديسمبر ، واجتمع الجانبان المصري والأمريكي في جلسة مشتركة لا تعدو أن تكون استعراضا دبلوماسيا ومناسبة لالتقاط الصور ، تأكيدا لتأييد واشنطن لمبادرة السادات وعزمها على المشاركة في مؤتمر القاهرة ، وأكد السادات على أهمية الدور الأمريكي في جهود السلام في الشرق الأوسط أو أية جهود تبذل للتوصل إلى حل . أما القضايا الحقيقية فكانت تناقش بين الرجلين وحدهما وجها لوجه . دون إطلاع معاوني السادات ومستشاريه على ما تم الاتفاق عليه وراء الأبواب المغلقة - و بالتالي ضياع فرصة تسجيل محاضر تلك الاجتماعات ووثائقها ، وحينما تدون بغرض التسجيل تعتمد على رواية السادات الإنشائية ، التي تفتقر إلى الدقة والتفصيل ، فضلا عن أنها أحادية الجانب . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ . أما مذكرات محمد إبراهيم كامل لن تترك موضعا إلا وقد أشارت إلى هذه الكارثة .

معاهدة سلام مع إسرائيل بشرط أن تكون داخل إطار شامل حتى لا يفقد تأييد الدول العربية ويعرض نفسه للاتهام بالخيانة . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية اقترح السادات معالجة المسألة عن طريق إعلان مبادئ يتم صياغتها بشكل عام تكون بمثابة دفاع ضروري يشهره السادات في وجه أي انتقادات داخلية كانت أم خارجية [١] . وأكد السادات على استعداده للسير في طريقه ولو منفرداً ، وعقد العزم على الرد بشدة على كل من أدانوا مبادرته [٢] ، كرد انتقامي لكرامته وهيبته. فمنذ ذلك الوقت سعى السادات إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماما من عملية التسوية أو محاولة إضعافها بغض النظر عما بدا ظاهريا .

١ ـ مؤتمر القاهرة التحضيري :

وفي أعقاب زيارة القدس كان السادات لا يزال تسيطر عليه حالة من النشوة أفقدته إدراك حقائق الأمور ، ومن ثم دعا إلى عقد مؤتمر تمهيدي ؛ وذلك لتسوية المسائل الإجرائية ووضع أسس التوجه لمؤتمر جنيف لوضع الحل الشامل النهائي، وقد وجه السادات الدعوة لحضور المؤتمر لكل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير ولبنان ـ رغم إدراكه التام عدم قبول دعوته ، إلا أن اعتقاده بأنه ليس أمام الجميع سوى السير على دربه و ربما يرغمهم ذلك بالقبول على غير المتوقع ـ وإسرائيل ، بالإضافة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة . وقد خاب أمل السادات ؛ فلم تقبل دولة عربية واحدة الدعوة لحضور المؤتمر ليواجه مؤتمر القاهرة فشلا ذريعاً قبل أن تعقد جلساته [٣] .

وقد بدأت جلسات المؤتمر[٤] صباح يوم ١٤ديسمبر١٩٧٧ وبدأ الحوار بين مصر وإسرائيل عقيماً ، وهو ما ظهر خلال سير المباحثات بوجود خلاف أساسي بين البلدين فيما يتعلق بجدول الأعمال ، حيث اقترحت مصر أن يتضمن هذا الجدول القضايا الملحة بشأن مسائل الانسحاب والقضية الفلسطينية وطبيعة

١- موشي ديان ، الاختراق ، صـ ٩٣ .
٢- بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٤٤ – ٤٥ .
3- Heffernan , Patrick O . , op . cit , p 128 .
٤- بينما كان مؤتمر القاهرة منعقداً كان نظيره يعقد بطرابلس تحت زعامة الدول العربية المعارضة بشدة لإجراء مفاوضات بين مصر وإسرائيل ويعلن المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية لمصر . انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٠٠ – ١٠١ .

السلام ومكوناته ، بينما كانت وجهة النظر الإسرائيلية أن يرتكز البحث حول مناقشة طبيعة السلام من خلال نصوص مقترحة لاتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب ، بيد أن الوثيقة الإسرائيلية لم تشر إلى الحدود الدولية ولا المناطق العازلة ولا المنزوعة السلاح ولا إلى المشكلة الفلسطينية ، ولا إلى المستوطنات الإسرائيلية في سيناء [١] .

فأوضح الوفد المصري أنه لا يمكن الدخول في مناقشة أية بنود لاتفاقية السلام قبل تحديد المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها السلام ، وبخاصة القضية الفلسطينية، وحددت مصر رؤيتها لموضوعات البحث في المؤتمر على النحو التالي : مبدأ الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، أن يكون ترتيب السلام الدائم قائما على حل القضية الفلسطينية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة ، أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات ، مع إيجاد تصور مشترك يكفل الأمن لكل الأطراف [٢] .

وهو ما رفضه الوفد الإسرائيلي بشدة ، قابله رفض الجانب المصري للمشروع الإسرائيلي ، لينتهي المؤتمر بنوع من التجميد لأعماله ، دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي من القضايا المطروحة ، بعد أن أعلن عن الاتفاق على عقد لقاء قمة الإسماعيلية بين السادات و بيجن ، حيث تركزت الجهود على الإعداد للقاء الرئيسين [٣] .

وعلى الجانب الآخر بينما كانت تتم مراسم افتتاح مؤتمر القاهرة التمهيدي طار بيجن إلى واشنطن للاجتماع مع كارتر لطرح مقترحاته ومناقشة كارتر فيما سيعرضه على السادات خلال مباحثات الإسماعيلية القادمة ، بعد أن أجرى بيجن مشاورات مع لجنة الأمن الوزارية بشأن المبادئ التي تحدد المشروعين اللذين

١- عصمت عبد المجيد ، زمن الانكسار والانتصار : مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية [القاهرة : دار الشروق ، ط١ ١٩٩٩] صـ ١٥٥ – ١٥٦ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٥٦ .
٣- بدر عبد العاطي ، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٩٧] صـ١٧.

كان بصدد عرضهما على كارتر وتمت الموافقة على الوثيقتين مع إدخال بعض التعديلات عليهما . وكانت واشنطن على علم مسبق في ذلك الحين بالخطوط العريضة لمقترحات إسرائيل الرامية لإقرار السلام مع مصر ، لأن فانس قد تسلم نسخة من الوثيقة التي قدمها دايان إلى التهامي في المغرب ، كما استمع إلى تقرير رئيس الوزراء عن محادثات القدس مع السادات في هذا الشأن . غير أن الجديد في الأمر هو طرح مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين ، والذي اعتبره بيجن موازنة لمبادرة السادات للقدس [١] .

و عموما كان الدافع الرئيسي وراء مبادرة بيجن لزيارة واشنطن عشية قمة الإسماعيلية هو انتزاع التأييد الأمريكي لأفكاره ودمغها بالخاتم الرئاسي ، ومن ثم قبول السادات لها دون أدنى تردد ..

ولم يتم الاعتراض على المقترحات الخاصة بسيناء فهي تبدو واعدة كما ارتآها كارتر ، وهو مالا ينطبق على الحكم الذاتي ؛ فقد برزت نقاط عديدة في هذا الصدد، لعل أهمها أن يكون الحكم الذاتي ترتيبا دائما وليس مرحلة انتقالية لإعادة الأراضي إلى السيطرة السياسية العربية بمجرد التوصل إلى اتفاق للسلام، وكانت الخطة تحتوي أيضاً على نوع من التفاصيل من المحتم أن تثير حنق السادات [٢]؛ حيث بدا أن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية وفي النهاية السيطرة السياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى في ظل خطة الحكم الذاتي [٣] . أي تقديم المستحيل في مقابل لاشيء . لذا استحث الجانب الأمريكي بيجن على تقديم مجموعة من المبادئ أكثر بساطة ، ولكن بيجن بدا فخوراً بما صنعت يداه، وواثقا من تنفيذه فهو أدرى بشأن كيفية التفاوض مع السادات وليس بحاجة إلى نصائح واشنطن . بيد أن بيجن كان تواقا للغاية لكسب التأييد الأمريكي فقط لا غير؛ حيث أنه ألمح إلى إمكانية إدخال بعض التحسينات في خطته بعد التشاور

١- انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٠٢ .
٢- وليام كوانت عملية السلام ، صـ ٢٥٩ – ٢٦٠ .
٣- حول تفاصيل زيارة بيجن لواشنطن وأغراضها ، راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٣٣ – ٣٥ . أما بشأن نص مشروع بيجن للحكم الذاتي يمكن الإطلاع عليه في طيات مشاريع التسوية ، مرجع وثائقي سابق ذكره ، صـ ١٤ -١٩ .

مع حكومته . وبعد أن انتهى إلى ذلك أصدر على الفور بيانا علنيا يكاد يصل إلى القول بأن كارتر أقر بخطته ، وهو ما اقتضى أن تصدر واشنطن توضيحا يفيد بأن الخطة تعتبر خطوة إيجابية في اتجاه المفاوضات [١] . فكان لبيجن ما أراد ؛ لتتجه خطى الجميع نحو المسار المرسوم ، فها هو بيجن قد أعد عدته وأثقل جعبته وأحكم خطته لمواجهة عدوه الأعزل بقمة الإسماعيلية فماذا أعد له السادات ؟؟

٢ـ قمة الإسماعيلية :

تعتبر الخطوة الهامة في التطورات التي شهدتها مباحثات التسوية بين مصر وإسرائيل منذ زيارة القدس لتحديد أساس اتفاق سلام ، قد بدأت بوصول بيجن إلى الإسماعيلية لإجراء مباحثات مباشرة مع السادات في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ .

وكانت أهم نتائج مباحثات الإسماعيلية هو ما أسفر عنه الاجتماع المغلق بين السادات و بيجن بأن تم التوصل بينهما إلى الاتفاق على تشكيل لجنتي عمل مشتركة ، إحداهما سياسية برئاسة وزيري خارجية البلدين وتقرر عقد جلساتها في القدس ، و الأخرى عسكرية برئاسة وزيري دفاع البلدين وتعقد جلساتها في القاهرة . و كان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة خلال انفراد بيجن بالسادات أثناء الجلسة المغلقة بينهما ـ بينما ظل أعضاء الوفدين المصري والإسرائيلي في انتظار ما سوف يتوصل إليه الزعيمان خلف الأبواب المغلقة ـ ولم تكن نتاج مباحثات الوفدين [٢] .

وعلى الرغم من ذلك فقد رفض كل من الطرفين مقترحات الآخر للسلام . وبدا واضحا أن مدى الهوة بين موقف البلدين إزاء معاهدة السلام مازال شاسعاً للغاية ، فلم يكن ثمة ما يدعو للتفاؤل سوى رغبة الزعيمين السادات وبيجن في تجنب الوصول إلى طريق مسدود يصبح فيه التقدم مستحيلا أو الاستسلام بأن المباحثات قد باءت بالفشل ، وإنما الاتفاق على استمراريتها مهما كانت الصعاب

١ـ وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٠ .

٢ـ انظر ،عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١١٨ . أما عن مأساة استراتيجية السادات لإدارة المباحثات السياسية مع العدو الصهيوني ومرارتها ، ينقلها لنا وزير الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ – ٣٩ . وعلى امتداد صفحات مذكراته يعرض لنا ما لم يخطر على قلب بشر ، بل ما لم تتوقعه إسرائيل ذاتها .

obeikandl.com

والعقبات . فكان السادات حقا يريد الوصول إلى اتفاقية سلام ويسعى لتذليل العقبات ، في الوقت الذي تواجه إسرائيل صعوبة الاختيار ما بين القيام بتنازلات فادحة تجبرها على الانسحاب التام من سيناء ، و الالتزام بالانسحاب التام من الضفة والقطاع والجولان ، وإقامة دولة فلسطينية ، وبين عدم إبرام معاهدة سلام مع مصر [1] .

وعلى أية حال فقد تحقق خلال مباحثات الإسماعيلية بعض التطورات التي يمكن اعتبارها بداية تحول في تاريخ مساعي التسوية بين البلدين ، لعل أهمها قيام إسرائيل بتقديم مشروع محدد للسلام يتضمن تحديدا للخطوط التي تتصورها للحدود في المنطقة وشكل السلام ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة . وقد تضمن هذا المشروع في القسم الخاص بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة منح السكان بهما حكما ذاتيا إداريا [2] .

أما مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام مع مصر : فقد تناول المبادئ و المقترحات التالية :- نزع السلاح ، المستوطنات المدنية ، الانسحاب العسكري على مراحل وحرية الملاحة . أما بالنسبة للمناطق منزوعة السلاح فلا تتحرك القوات المصرية إلى ما وراء حدود متلا والجدي أي أن أكثر من ثلاثة أرباع مساحة سيناء تكون منزوعة السلاح ، على أن يتم العمل باتفاقية تخفيض عدد القوات الموجودة والتي تم التوصل إليها عقب حرب أكتوبر في المنطقة الواقعة بين ذلك الحد والقناة . وتظل المستوطنات المدنية الإسرائيلية كما هي عليه ، على أن تخضع للإدارة والقوانين الإسرائيلية ، وتكون القوات الإسرائيلية مسئولة عن الدفاع عنها . و تكون هناك فترة انتقالية لعدة سنوات تتراجع خلالها القوات الإسرائيلية إلى خط في وسط سيناء ، على أن تحتفظ بقواعدها الجوية ومنشآت أجهزة الإنذار المبكر حتى يتم انسحابها نهائيا إلى الحدود الدولية .

و تقوم قوات الأمم المتحدة أو وحدات مصرية / إسرائيلية مشتركة بضمان حرية

١- موشي دايان ، الاحتراق ، صـ ١٠٥ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ١٧ – ١٨ .

الملاحة عبر مضايق تيران والإشراف عليه . وفي حالة إذا ما تولت قوات الأمم المتحدة هذه المهمة فلا يحق لها التخلي عنها إلا بموافقة الطرفين وقرار جماعي من مجلس الأمن . كذلك لابد للبلدين من الاعتراف بمضايق تيران وخليج إيلات في إعلان خاص كممرين مائيين دوليين تمربهما كافة السفن بكافة الأعلام .

❖ **و تضمن مشروع بيجن للحكم الذاتي :**

- إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع تولي السلطة الإسرائيلية شئون الأمن والنظام العام مع تعليق موضوع السيادة .
- أن يكون للسكان حق الاختيار بين الجنسيتين الأردنية أو الإسرائيلية .
- أن يكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي في تلك المناطق والإقامة فيها .
- وفيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يتم وضع تنظيم يكفل حرية وصول أصحاب جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم [١] .

وبرغم أن مشروع بيجن للحكم الذاتي هو أقصى ما أمكن تقديمه للفلسطينيين لتغيير الوضع الراهن دون انتهاك أي من مبادئ الأيديولوجية الخاصة بأرض « إسرائيل الكاملة » . وإن القراءة المتأنية لمشروع بيجن تشير إلى أن هذا المشروع لم يكن سوى وسيلة لترسيخ سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة باستغلال سياسة الأمر الواقع لتكريس السيطرة الإسرائيلية الفعلية على تلك المناطق [٢] .

ومنذ ذلك الحين أصبحت فكرة الحكم الذاتي تمثل القاسم المشترك الذي تم تبنيه في غالبية الاقتراحات والمشاريع التي طرحت لحل القضية الفلسطينية كمرحلة انتقالية ، ومنها بالطبع اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط الموقعة في كامب ديفيد والمباحثات التي تمت على أساسها بين مصر وإسرائيل فيما بعد للاتفاق

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ١٠٦ ، راجع نص المشروع كما ورد بمناقشة الكنيست . مع مراعاة أننا أوردنا نص مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ليتم مقارنتها بما تم التوصل إليه في نهاية المطاف والرحلة الشاقة من مباحثات السلام بشأن المعاهدة بين البلدين ، راجع أيضاً ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول الجذور التاريخية والأيديولوجية لمشروع بيجن ، انظر ، مشاريع التسوية الإسرائيلية ، مرجع سابق صـ ١١٩- ١٣٦ .

حول ترتيبات المرحلة الانتقالية [١] .

وعلى أية حال لم يتم الاتفاق على مبادئ السلام بل حاول بيجن الإغراق في التفاصيل التي هي من شأن اللجان الفرعية . إلا أنه تم ـ بناء على هذه المباحثات ـ تحديد نقاط الخلاف الحقيقية الملموسة بين الجانبين بدقة ووضوح ، وظهر جليا اتساع شقة الخلاف بينهما حول قضايا جوهرية ، والتي ظلت قائمة حتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد . كما رفضت مصر مشروع بيجن للحكم الذاتي ؛ حيث برزت الخلافات الجوهرية الواسعة بين مصر وإسرائيل [٢]. وبهذا الوضع انتهت مباحثات الإسماعيلية بالفشل ولم تحرك عملية السلام إلى الأمام قيد أنملة على أمل الوصول إلى اتفاق على المبادئ ، لتتمكن اللجان السياسية والعسكرية من العمل [٣] .

وأمام فشل مباحثات الإسماعيلية والهوة الشاسعة بين المواقف المصرية الإسرائيلية قررت واشنطن التدخل للإبقاء على عجلة المفاوضات دائرة ، واستعادة زمام الأمور بيدها ..

وعلى الفور وصل كارتر إلى أسوان في ٤ يناير ١٩٧٨ ، قادما من الهند في طريقه إلى واشنطن للاجتماع بالسادات ، وكان أهم ما نتج عن هذه الزيارة الإعلان بتصريح صيغة أسوان والتي تضمنت : أنه يجب أن يقضي السلام بين مصر وإسرائيل إلى تطبيع العلاقات ، وأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وتمكينهم من الاشتراك في تقرير مصيرهم . ولعل أهم ما يميز هذه

١- المصدر نفسه ، كذلك ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ١٨ .

٢- وقد انعكس ذلك في عدم صدور بيان مشترك بعد انتهاء أعمال القمة ، وقد اتضح الموقف المصري من مشروع بيجن في المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من السادات وبيجن في ختام المباحثات في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧، حيث ذكر السادات أنه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية لب الصراع ، فإن موقف مصر محددا بأنه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تقوم الدولة الفلسطينية ، أما الموقف الإسرائيلي فهو أن العرب الفلسطينيين في الضفة و القطاع يجب أن يتمتعوا بالحكم الذاتي ، وهنا موضع الاختلاف . و لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحكم الذاتي ، انظر ، عبد العليم محمد ، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط و المشكلات [القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٩٦] صـ ١٠٠ ـ ١١٠ .

3- William B . Quandt , Camp David , p 132

الصيغة هو تبلور موقف واشنطن من موضوع حقوق الشعب الفلسطيني بعد أن ظل يتذبذب صعوداً وهبوطاً منذ تولي كارتر الرئاسة وهو ما أثار شكوك ومخاوف إسرائيل لتفسير إعلان كارتر بأنه تأييد لإقامة دولة فلسطينية [١] .

وأثناء التحضير لجدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية المقرر عقدها في منتصف يناير ١٩٧٨ بالقدس تم تبادل المشروعات لجدول الأعمال بين الطرفيين عن طريق سفارتي الولايات المتحدة بالقاهرة وتل أبيب . والتي تضمنت في مجملها تعديلات في الشكل والصياغة دون مساس بالجوهر والموضوع . وكان ذلك دون جدوى ؛ إذ رفض كل جانب مقترحات الآخر . عندئذ تدخلت واشنطن فتقدمت بمشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية في ١٥ يناير وقد قبله السادات دون نقاش ، كما قبلته إسرائيل في نهاية الأمر[٢] .

وتضمن مشروع جدول الأعمال الأمريكي المقترح :

- إعلان مبادئ يحكم المفاوضات الخاصة بتحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط .
- الخطوط العريضة للمفاوضات المتعلقة بمسائل الضفة الغربية وقطاع غزة .
- عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وجيرانها ، وذلك طبقا لمبادئ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

ولم يكن ذلك بطبيعة الحال سوى مجرد تأجيل لبحث المسائل موضوع الخلاف دون إيجاد حل لها [٣] . ورغم ما أثارته حكومة بيجن من عراقيل بإقدامها على بناء مستوطنات جديدة في سيناء ولما لذلك من تأثير وأبعاد . إلا أنها لم تحل دون وصول الوفد المصري إلى تل أبيب لبدء مباحثات اللجنة السياسية [٤] .

<u>مباحثات اللجنة السياسية بالقدس</u> :

بدأت اللجنة السياسية أعمالها في ١٧ يناير ١٩٧٨، في جو مشحون بالتوتر

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١١١ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٧٢ .
٣- المرجع نفسه ، صـ ٧٢ .
4- Melvin A . Freedlander, op . cit , p 213 .

والشكوك المتبادلة . لذلك اصطدمت اللجنة السياسية بالمتاعب منذ اللحظات الأولى من بداية جلساتها [١] حيث تم تبادل مشروع السلام بين الوفدين ، وكان المشروع الإسرائيلي لا يختلف كثيرا عما قدمه مناحم بيجن في الإسماعيلية . وكان أول ما واجه اللجنة من صعوبات الموضوع الأول في جدول الأعمال الخاص بإعلان مبادئ للتسوية ، وهو ما أصرعليه الوفد المصري مطالبا إسرائيل بالتزام محدد بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقريرمصيرهم [٢] . وهو ما لا يتوافق مع المشروع الإسرائيلي ، بل يصطدم به بكل ما تضمنه من مسائل خاصة بطبيعة السلام ، ومشكلة الفلسطينيين العرب واللاجئين ، المستوطنات في سيناء ، وقد رفض الوفد المصري هذه المقترحات وأصر على أن تقتصر أعمال اللجنة السياسية على بحث القضية الفلسطينية [٣] .

وأمام عجز الوفدين المصري والإسرائيلي عن تضيق الفجوة بينهما أمكن في النهاية التوصل إلى جدول أعمال مبدئي بناء على مقترحات أمريكية تضمن : إعلان المبادئ التي تحكم المفاوضات من أجل حل شامل ، مسألة الضفة الغربية وقطاع غزة وعناصر اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها ـ كصيغة وسط للتقريب بين وجهتي النظر المتباينتين ـ إلا أن ذلك لم يتحقق برفض أحد الطرفين أو كليهما معاً [٤] .

هكذا لم تخرج اجتماعات القدس بأكثر من تبادل مشاريع إعلان مبادئ أعدتها الأطراف الثلاثة ، إلا أنها سجلت أول محاولة قامت بها إسرائيل من أجل إغراء مصر بعقد اتفاق ثنائي معها ، مع توفير الغطاء السياسي للسادات بالتوصل لبيان

١- وبخاصة بسبب تصريحات دايان عشية عقد اللجنة السياسية لجلستها الأولى ، وعزم شارون للإعداد لإقامة المزيد من المستوطنات في سيناء إلى جانب تصريحات بيجن نفسه ، وما إلى ذلك من الأفعال والأقوال التي تعمل على تقويض موقف مصر ، ولاسيما موقف السادات في العالم العربي . انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١١٠ – ١١١ . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٥ .

2- Melvin A . Friedlander , op . cit , pp 213 , 214 .

٣- لمزيد من التفاصيل حول سير المباحثات ،انظر ،موشي دايان ، المرجع نفسه صـ١١٠– ١١٥ وكذلك محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ٨١– ٨٧ .

٤- عصمت عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٦ .

غامض حول القضية الفلسطينية ـ يكاد يتطابق مع صيغة القرار ٢٤٢ من حيث الغموض والتناقض ـ غير أن السادات كان لا يزال مصراً في تلك المرحلة على الربط بين حل مشكلة سيناء والمشكلة الفلسطينية [١] .

وفي ضوء إصرار إسرائيل على مواقفها فيما يتعلق بالانسحاب والمشكلة الفلسطينية ورفضها للمقترحات المصرية بهذا الشأن ، وتفاقم الوضع عقب خطاب بيجن [٢] ، وعجز المساعي الأمريكية عن الوصول لحل وسط قرر السادات قطع المباحثات واستدعاء الوفد المصري من القدس في ١٩ يناير ١٩٧٨، مما جعل مفاوضات اللجنة السياسية تنتهي إلى التعليق المفاجئ بالشكل الدرامي الذي تعمده السادات [٣] . ربما تكون محاولة لإقحام واشنطن في المباحثات كشريك كامل ، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من الجهود السلمية تميزت ببروز دور أمريكي أكثر تدخلا في عملية الوساطة ، كما طرأ بعض التطورات على الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية [٤] . وهو ما سنعرض له تباعاً . وعلى أثر الاستدعاء المفاجئ للوفد المصري أعلنت القاهرة تأجيل اجتماع اللجنة العسكرية ـ لأنها كانت رهنا بتقدم اللجنة السياسية وما يسفر عنها من نتائج ـ ولكن دون إنهاء أعمالها [٥] .

هكذا عبدت إسرائيل طريق المفاوضات بالألغام التي كثيراً ما حاول السادات تفاديها ؛ بمعارضة بيجن اشتراك مصر في حل المسائل المتعلقة بالضفة والقطاع انطلاقا من مبدأ سياسته في قطع الطريق على أي طرف خارجي لأخذ موطئ قدم بهما ، بعد ما نجح في استبعاد الممثل الشرعي . ولذلك ظل يدفع باتجاه المفاوضات مع مصر في نطاق العلاقات الثنائية بين البلدين . كما لم تكن واشنطن أكثر حماسة من إسرائيل في إعطاء السادات دوراً كبيراً في التسوية ،

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٢ .
٢- حول خطاب بيجن في حفل تكريم الوفد المصري والذي اعتبره رئيس الوفد المصري محمد إبراهيم كامل إهانة موجهة ومقصودة الأمر الذي أدى إلى احتجاجه و قطعه للمباحثات ، انظر ، مذكرات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٩٢ – ٩٥ .
٣- إلياس شوفاني ، طريق بيجين إلى القاهرة ، صـ ٥٣ .
٤- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ٢٣ .
٥- انظر ، محمد إبراهيم كامل ، حول قرار السادات المفاجئ بسحب الوفد المصري ، مرجع سابق ، صـ ٩٥ – ٩٨ .

خارج نطاق ما يتعلق بمصر مباشرة ، أما ماعدا ذلك فلا يعدو مجرد كونه غطاء سياسيا، إذ لم تكن واشنطن تريد للسادات أن يحتل مكان المملكة السعودية، على عكس ما كان يتطلع إليه . فجاءت خطوته المفاجئة لتعليق المفاوضات في القدس تعبيراً عن خيبة أمله لما آلت إليه الأمور على الرغم من مبادرته ، وإعطائه مركزاً عالمياً يضعه في موقع القيادة الأولى للحل الشامل [١] . برغم حرص واشنطن على ضمان أن يحرز السادات نتائج إيجابية من مبادرته ، مادام السادات قد خاطر بمستقبله - بل وبحياته - هذه المخاطر السياسية الضخمة فإن بقاءه وربما التوجه للغرب [لواشنطن] في مصر يتوقفان على التقدم باتجاه السلام [٢] .

وعقب تعليق المفاوضات في اللجنة السياسية جرت اتصالات مكثفة بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب ، تم خلالها الاتفاق على زيارة السادات لواشنطن ، وعلى استمرار المحادثات في اللجنة العسكرية والتي قد بدأت اجتماعاتها بالقاهرة في النصف الأول من يناير ١٩٧٨ . وقد سبقتها مباحثات تمهيدية في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ ، وهي ما عرفت بمباحثات جانكليس .

مباحثات اللجنة العسكرية بالقاهرة :

تناولت مباحثات تلك الجولة الموضوعات الرئيسية الهامة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء ، وترتيبات الأمن الإسرائيلي والمطارات ، وتخفيض حجم الجيوش ، وتمركز القوات المصرية في سيناء ، ومحطات الإنذار. وقد رفض الجانب المصري المقترحات الإسرائيلية كاملة بشأن إجراءات تعديل الحدود ، وتخفيض حجم الجيش وتوزيع القوات وأماكن تمركزها ونوعية أسلحتها الرئيسية سواء في السلم أو الحرب ؛ فذلك عامل رئيسي من عوامل تحقيق الأمن القومي للدولة وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية . وعلى هذا فهي ليست موضوعاً للمناقشة أو التفاوض بشأنها سواء في مرحلة الحرب أو السلام [٣] .

١- إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٥٤ .
٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٣١ .
٣- حول تفاصيل المباحثات يطرحها بدقة وزير الدفاع المشير عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر، صـ ٤٩٥ ـ ٥٠٥ .

وعند هذا الحد وصلت المباحثات إلى طريق مسدود ، ولكنها كشفت عن النوايا الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل العلاقات العسكرية مع مصر ، فهي تريد تقليص حجم القوات في سيناء ، وعدم تجاوزها خط المضايق ، ونزع سلاح سيناء ، وأن يكون لها محطات إنذارفي شرق سيناء لكشف النشاط العسكري لقواتنا المسلحة، وتقييد حرية العمل العسكري بسيناء بشكل عام [١] .

ومن المفارقات أن المطالب الإسرائيلية في سيناء لم تكن من فراغ ، بل تستند إلى وعد قطعه السادات على نفسه لبيجن أثناء زيارة القدس ؛ بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق المضايق [متلا والجدي] [٢] . وهو ما أثار دهشة وزير الدفاع المصري ـ عبد الغني الجمسي الذي لم يكن على علم بذلك ـ وأصابته بصدمة عنيفة . لما لذلك من تداعيات عسكرية خطيرة وإحداث خلل بنظام الدفاع عن سيناء ، مضافا إلى ذلك أبعاده السياسية ؛ بتعارض ما هو مطروح مع مبدأ السيادة المصرية على أراضيها [٣] . وهو ما تم رفضه شكلا وموضوعاً .

وفي إطارمباحثات جانكليس وما انتهى إليه مؤتمر الإسماعيلية بدأت اللجنة العسكرية أعمالها بالقاهرة بحلول صباح١١ يناير ١٩٧٨ ، وانتهت أولى جلساتها دون تقدم حيث دارت المباحثات في حلقة مفرغة بشأن المطارات والمستوطنات والتناقض بين مطلبي الأمن الإسرائيلي والسيادة المصرية . ودارت الجلسة الثانية حول موضوع تحديد حجم القوات على جانبي الحدود والمناطق الفاصلة منزوعة السلاح [٤] . وأمام رفض إسرائيل المعاملة بالمثل على جانبي الحدود متعللة بأنه ليس لديها مجال لنزع السلاح انتهت هذه الجولة من المفاوضات دون تحقيق أي تقدم بشأن المستوطنات والمطارات أو حتى حجم القوات ؛ فإسرائيل لا تزال متمسكة بمشروعها للسلام الذي يتعارض شكلا و موضوعاً مع السيادة

١- المرجع نفسه .
٢- عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ٧٦ .
٣- عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر ، صـ ٥٠٠ ـ ٥٠١ .
٤- عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٧٧ .

المصرية على أراضيها وأمنها القومي ولا يحقق الانسحاب الكامل من سيناء ، في الوقت الذي التزم الجانب المصري بضرورة تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء دون إبقاء أي مستوطنات أو مطارات تحت أي ادعاء [١] .

هكذا لم تكن المباحثات العسكرية أسعد حظا عما انتهت إليه مباحثات اللجنة السياسية ، اللهم إلا قراراستئناف عملها لأسباب غير موضوعية [٢] في جو ملبد بالغيوم على أثر ما انتهت إليه اللجنة السياسية بتعليق أعمالها بالقدس [٣] .

وفي الواقع لم يكن استئناف هذه المباحثات إلا تكراراً لما دار في المباحثات السابقة ، فقد كرر وايزمان موقف إسرائيل بشأن الانسحاب بأن تعود سيناء للسيادة المصرية بشرط ألا يؤثر ذلك على احتياجات الأمن الإسرائيلي وبقاء المستوطنات في أماكنها واستمرارسيطرة إسرائيل على المطارات .

وكرد فعل مضاد كرر الجمسي موقف مصر من مسألة الأمن الإسرائيلي بأنه يجب ألا تتم على حساب الأمن والسيادة المصرية ، كما تم رفض احتفاظ إسرائيل بأي محطات إنذار في سيناء . وكان الموضوع الأخير الذي جرى بحثه خلال تلك المباحثات ـ أخطر موضوعاتها وأهمها ـ ترتيبات الأمن الإسرائيلي والمطالبة بمسافة فاصلة بين الجيشين المصري والإسرائيلي حددها الوفد الإسرائيلي بحوالي ١٥٠كم بحجة أن هذه المسافة حيوية لأمن إسرائيل .

والأخطر في الموضوع هو ما ذكره وايزمان بشأن اتفاق السادات مع بيجن في القدس على أنه لن ترابط أي قوات مصرية شرق مضايق [متلا والجدي]، وأن تكون المنطقة التي تقع شرق هذا الخط منزوعة السلاح وهو ما تمسك به الوفد الإسرائيلي وطالب بإقراره من الجهة العسكرية وتنفيذه [٤] .

١- عبد الغني الجمسي، مرجع سابق ، صـ ٥٢٨ ــ ٥٣١ .

٢- على أثراستدعاء الوفد المصري من القدس وتعليق مفاوضات اللجنة السياسية بالشكل الدرامي الذي تعهد به السادات حاول السادات ألا تصل الأمور إلى حافة الهاوية ؛ فقرر استئناف مباحثات اللجنة العسكرية إبقاء على المفاوضات على قيد الحياة و إرضاء للرئيس كارتر وتقديرا لعيزرا وايزمان ، ولهفة السادات ذاته لمواصلة واستمرار المفاوضات وهو ما لم يستطع إخفائه حتى أصبح سيفا مسنونا على عنقه .

3- Melvin A . Friedlander , op . cit , pp 230 ,235 .

٤- المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٥٣٩ .

وكان لتحديد هذه المسافة بذاك القدر أبعاد عسكرية خطيرة حيث يصبح الجزء الأكبر من سيناء منزوع السلاح ، واستبعاد تمركز قواتنا على خط المضايق الاستراتيجي آخر الخطوط الدفاعية في سيناء وأهمها ؛ الأمر الذي لا يحقق الدفاع عن سيناء أو منطقة القناة التي تبعد عنه بحوالي [٥٥كم فقط] ، وبذلك الوضع يبقى حوالي ١٥٠كم فراغا استراتيجيا دون أي مقاومة . مضافا إلى ذلك حرمان قواتنا من كل المطارات العسكرية بسيناء فجميعها شرق خط المضايق ، وهو ما لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية تحت أية ظروف [١] .

وبناء على ذلك قدم المشير الجمسي رجاء إلى السادات بأن يتدخل سياسيا لتفادي هذا الوضع الخطير. ولكن الوقت كان قد فات ، ولم يكن السادات مستعدا لسماع تلك التوصيات مهما كانت خطورتها ؛ فقد وعد السادات بيجن ولن يتراجع عما وعد به .. برغم ما أوضحه وزير الدفاع بشأن الموقف الإستراتيجي في ظل الترتيبات سالفة الذكر والذي يضع قواتنا في الموقف الاستراتيجي العسكري الأضعف دفاعا أو هجوما . وهو هدف رئيسي تسعى إسرائيل لتحقيقه وتنفيذه على أرض الواقع تطبيقا لنظرية الأمن الإسرائيلي التي صاغها قادتها منذ نشأتها والتي تعكس أهدافها السياسية بفرض وجود دولة عنصرية داخل حدود يمكن التوسع إليها ومن خلالها ، بحيث تسطير على المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويكون لها بذلك كلمة مسموعة في العالم بعلاقاتها الاستراتيجية القائمة على المصالح ـ أوثق العرى والروابط ـ في تلك المنطقة الحيوية من العالم [٢] . لذا تعتمد إسرائيل في تطبيق نظرية أمنها على تفوقها العسكري لحسم أي تهديد لها بسرعة ، وأن يكون لها زمام المبادأة دائماً ، وبالمقابل تعمل على حرمان مصر من وسائل أمنها وأن تكون دائماً في الموقف العسكري الاستراتيجي الأضعف بالنسبة لها .

وانطلاقا من ذلك فإن ما تطالب به إسرائيل في المفاوضات تحت ستار

١- المصدر نفسه ، صـ ٥٤٢ .
٢- حول جهود المؤسسات الإسرائيلية و مشاريعها المتوقع تنفيذها في ظل السلام مع مصر ، انظر ، مشاريع التسوية ، مرجع سابق ، صـ ٤٤ ـ ٤٩ .

الأمن الإسرائيلي يهدد الأمن القومي المصري تماما من هذا الاتجاه الاستراتيجي الخطير، ويعطي لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة ويضعها في الموقف العسكري الأقوى في أي صراع مسلح مع مصر ، وهو ما لا يمكن استبعاده في مرحلة السلام

والأخطر من ذلك هو موقف السادات وتهاونه إزاء المطالب [الشروط] الإسرائيلية . وبخاصة مطارات سيناء وإمكانية بحثها لتتحول إلى مطارات مدنية أما مسألة التمركز في شرم الشيخ أو على طول الحدود فقد اقترح السادات أن يقوم بعملها أطقم مشتركة من المصريين والإسرائيليين بالمراقبة ويمكن أن يشترك فيها أمريكيون ، وليس هناك ثمة حاجة لوجود قوات الأمم المتحدة ، ومضافا إلى ذلك لم تؤخذ مباحثات اللجنة العسكرية بمراحلها ، وما أثير فيها من موضوعات هامة موضع إعادة الحسابات وترتيب الأوراق لما لها من تأثيرات على سير المفاوضات بشكل عام ...

وهناك ثمة ملاحظة أخيرة على مباحثات اللجنة العسكرية ومناقشتها للقضايا المتعلقة بسيناء فقط ، وحتى على هذا الصعيد غابت مسألتان في غاية الأهمية : الأولى منهما خاصة بالتمركز العسكري في شرم الشيخ الذي كان شرطا إسرائيليا أساسيا لا تقبل التنازل عنه ، أما المسألة الثانية فهي الترتيبات المتعلقة باستغلال نفط بئر[علما] الذي لم يكن قد مضى وقت طويل على اكتشافه وبدء إسرائيل الضخ منه ـ ولربما كان الطرفان قد توصلا إلى نوع من التفاهم على هاتين المسألتين ـ فموضوع شرم الشيخ الذي كان يحتل مكاناً بارزاً في أي محادثات عن التسوية بين البلدين اختفى فجأة من الصورة ، ونظراً لأهميته الاستراتيجية ـ خصوصا بالنسبة لأمن البحرالمتوسط ـ فقد سلم الطرفان بتحويله إلى قاعدة أمريكية تنتقل إليها محطات الإنذار التي أقيمت في المنطقة العازلة على خط الممرات [في أم خشيب] ضمن اتفاقية سيناء الثانية [1] . و ما لذلك من تداعيات و أخطارعلى الأمن القومي المصري بشكل عام . وهو ما تجاهله السادات عمدا تهافتا وراء الحل السلمي .

١ـ إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٥٢ ــ ٥٣ .

وعموما أثبتت تلك الجولة من المباحثات أن استمرار التفاوض المباشر مع إسرائيل دون جدوى ، بل يخلق الكثير من المصاعب وتكريس عزلة مصر عن الدول العربية ، وتثبيت قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة من خلال التسويف الإسرائيلي وهو ما أوضحه مشروع الحكم الذاتي ، فضلا عن تواتر التصريحات الرسمية بعدم التخلي عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وبعدم العودة إلى خطوط ١٩٦٧ وبخاصة الجولان ، كما لم تسلم سيناء من مواصلة إقامة المستوطنات الإسرائيلية بها . فبدا استمرار المفاوضات - في ظل هذه التصرفات والإجراءات على مرأى ومسمع من العالم العربي - أمراً مستحيلا لا يمكن تبريره [١] .

٣ : تطور الموقف المصري منذ زيارة السادات لواشنطن [فبراير ١٩٧٨] حتى انعقاد قمة كامب ديفيد [سبتمبر ١٩٧٨] :

وأمام تأزم الموقف والتعنت الإسرائيلي تدخلت واشنطن لإنقاذ المباحثات من تجمدها وحل الأزمة ؛ لذلك كثفت واشنطن اتصالاتها بالقاهرة وتل أبيب ، وقرر كارتر دعوة السادات لزيارة واشنطن تحدد موعدها في فبراير ١٩٧٨ .

زيارة السادات لواشنطن :

حيث أمضى السادات وكارتر عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديفيد وحدهما، وحاول السادات إقناع كارتر بأن مبادرته قد وصلت تقريباً إلى نهايتها وأنه لا يرى ما يدعو إلى مواصلة الشوط لمنتهاه ؛ كمناورة تكتيكية للضغط على كارتر للتدخل مباشرة وبشكل فعال ، وأخيرا تم الاتفاق خلال هذه الزيارة على سيناريو مشترك يقوم على أساس أن يبدي السادات استعداده لطرح اقتراح مصري منفصل حول الضفة والقطاع ، كاقتراح رسمي مضاد لخطة الحكم الذاتي ، وهو ما سوف يرفضه بيجن تمهيداً للاقتراح الأمريكي الذي يعتمد في الأساس على مشروع بيجن حول تطبيق الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية يعقبها اتفاق نهائي يقوم

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١١١ .

obeikandl.com

على أساس القرار ٢٤٢ بما في ذلك الانسحاب مع الاعتراف بحاجات إسرائيل الأمنية [١] .

وكان أهم ما تضمنته الوثيقة الأمريكية ـ ذات النقاط التسع بصياغة معدلة لاقتراح بيجن للحكم الذاتي ـ هو تحديد تطبيق نظام الحكم الذاتي خلال فترة انتقالية لمدة خمس سنوات ، والذي يعتبر في حد ذاته تغييرا أساسياً للوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية وكذلك الإشارة إلى دور الأردن والفلسطينيين في مفاوضات الحكم الذاتي [٢] .

والأهم من ذلك أن الرئيسين توصلا خلال تلك الزيارة لتفاهم عام حول أهمية التحرك السريع نحو اتفاق مصري / إسرائيلي ، كما أن السادات ركز خلال اجتماعه مع كارتر على سيناء ، ولم يتحدث بالتفصيل عن الضفة والقطاع مفضلا التأكيد على المبادئ العامة مثل الانسحاب وحق تقرير المصير . كما كان لهذه الزيارة انعكاسات هامة على كارتر وتصوره لعملية التسوية الشاملة ، فاستخلص كارتربعد اجتماعه بالسادات أن الاهتمام الفعلي يجب أن ينصب على صفقة ثنائية مصرية / إسرائيلية ، مع ضرورة البحث عن كيفية تقديم شيء ما للفلسطينيين [٣] . ليكون درعا واقيا يشهره السادات في وجهه الزعماء العرب و من يدينه بالخيانة . وفي الواقع أن السادات حتى ذلك الوقت كان لا يزال يأمل في اتفاق شامل ؛ بحيث تكون أية صفقة ثنائية مع إسرائيل ضمن إطار للمبادئ العامة يصلح للتطبيق على سائر الجبهات ، وكان من رأيه أن على مصر أن تؤسس نموذجا يحتذى به للتوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها خاصة الفلسطينيين. وكانت العناصر الأساسية المكونة لهذه المبادئ هي الانسحاب لخطوط ١٩٦٧ والاعتراف بإسرائيل . وكان السادات يولي مبدأ الانسحاب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اهتماما يفوق ما كان يوليه لحق تقرير المصير ، لأنه من دون الأول سيبقى الثاني محل نقاش وجدل دائر [٤] ، أو هكذا بدا الأمر ..

١ـ وليلم كوانت ،عملية السلام ، صـ ٢٦٢ .
٢ـ انظر نص الوثيقة الأمريكية ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ .
٣ـ المرجع نفسه ، صـ ٣٩ .
٤ـ بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ .

وفي ختام الزيارة صدر بيان البيت الأبيض يؤكد المبادئ التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي/ الإسرائيلي : يؤكد أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ينطبق على جميع الجبهات ، وهو ما ينطوي على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة . و أن القضية الفلسطينية يجب حلها من جميع جوانبها وأن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره . و أخيرا يقر بأن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وغير شرعية [١] . و بشكل عام آثار ذاك التفاهم ثائرة إسرائيل وعمتها موجه واسعة من الغضب إزاء موقف واشنطن ، بجانب تصريحات رسمية أدلى بها كارتر وفانس ، ولاسيما أنباء اجتماع كارتر بالزعماء اليهود ، وعلى الفور ـ وكرد فعل مضاد ـ أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي [١٣ فبراير] بيانا هاجم فيه فكرة الوطن القومي للفلسطينيين التي ستؤدي إلى دولة فلسطينية تهدد إسرائيل بالفناء . أما مشروعات الاستيطان فإن الحكومة الإسرائيلية تصرعلى أنها لا تتعارض مع القانون الدولي ، وأنها كانت وستظل شرعية وجوهرية ، كما أعرب بيجن عن أسفه واحتجاجه لموقف كارتر وإدارته والذي يتناقض مع موقفه سابقا خلال نهاية ١٩٧٧ وتأييده للمشروع الإسرائيلي بأسره . كما أكد أنه ما من هدف سياسي أيا كان يرغم إسرائيل على تعريض وجودها للخطر . واختتم البيان معربا عن الأمل في أن تعيد واشنطن النظر في موقفها في ضوء المباحثات الإيجابية التي دارت بين كارتر وبيجن في ديسمبر ١٩٧٧ فيما يتعلق بمشروع إسرائيل لإقرار السلام [٢] .

هكذا لم يسهم تبادل البيانات في خلق جو ملائم لمواصلة عملية السلام، و أيا كان الموقف الذي اتخذته واشنطن فقد كان عليها أن تعترف أنه بدون موافقة إسرائيل لن ينتهي الصراع ، وأن إسرائيل ليست على استعداد لقبول ما تمليه

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٣٠ .

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١١٦ . وحول زيارة دايان في ٨ فبراير ، بغرض تصفية الأجواء المعادية لإسرائيل عقب زيارة السادات مباشرة ومحاولة تجنيب دور واشنطن في المباحثات و إثناء كارتر عن سياسته تلك ، راجع المرجع نفسه ، صـ ١١٩ – ١٢١ .

واشنطن والعرب [1] . وعلى الجانب المصري - وفي ضوء التفاهم الذي تم التوصل إليه بين كارتر والسادات خلال زيارته لواشنطن [فبراير ١٩٧٨] - طرحت القاهرة في أعقاب الزيارة عدة مشروعات تتعلق بالقضية الفلسطينية، وتتضمن تصورمصرلترتيبات المرحلة الانتقالية وأسس الحل النهائي . وقد حرصت مصر في تلك المشروعات على التمسك بالعمومية وعدم الخوض في التفاصيل ، والإصرارعلى مبدأي الانسحاب وتقريرالمصير بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وقد رفضت إسرائيل بالطبع تلك المشروعات المصرية [2] . والتي لم تكن في مجملها إلا اقتراحا مضادا لخطة بيجن للحكم الذاتي .

و أيا كان الأمر فقد كانت نتائج زيارة بيجن لواشنطن - الزيارة المضادة لزيارة السادات - هي الحد الفاصل لمواصلة سير المباحثات في مسارها السابق من عدمه [3]. فقد رفض بيجن مبدأ الانسحاب من الجبهات الثلاث [المصرية والسورية و الأردنية] بحجة أنها لم ترد ضمن القرار٢٤٢، أما فيما يخص الضفة والقطاع فإن إسرائيل على استعداد لإعادة انتشار قواتها ونقلها من المراكز المزدحمة بالسكان العرب إلى مناطق الحدود ومواقع أخرى ، غير أن هذا سيكون داخل حدود الضفة وقطاع غزة أيضاً . وثمة نقطة أخرى محل الاختلاف بين كارتر و بيجن ، وهي مستقبل العرب الفلسطينيين ، وكان كارتر يريد أن يوافق بيجن على أنه في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية ، فإنه يصبح بوسع العرب الفلسطينيين أن يقرروا الانضمام إلى الأردن ، فكان حديث كارتر ينصب على الأرض ولكن رأي بيجن رفض تحويل الضفة الغربية إلى الأردن مع السماح للفلسطينيين بالحصول على الجنسية الأردنية [4] . أما فيما يتعلق بالسيادة على الضفة وغزة فقد رأى بيجن أن تظل مفتوحة حيث يختلف الطرفان بشأنها وبذلك يتم تخليص العرب الفلسطينيين من الإشراف العسكري الإسرائيلي ، ولكن تبقى السيطرة السياسية لإسرائيل . أما بالنسبة لحقهم في تقرير مستقبلهم فإن مبدأ

١- المرجع نفسه ، صـ ١١٧ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ .
٣- حول زيارة بيجن لواشنطن [٢١ مارس ١٩٧٨] ، انظر ، فانس ، صـ ٤١ – ٤٢ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٢٥ .

إجراء استفتاء أمر مرفوض ، وعليهم أن يختاروا ما بين أن يكونوا أردنيين أو إسرائيليين ، أو الاحتفاظ بوضعهم الراهن وهذا الأمر ليس بحاجة إلى الانتظار خمسة أعوام [١] .

وفي حين بدا كارترأكثرمناصرة للحقوق الفلسطينية من السادات ذاته [٢] إلا أن ذلك لم يدم طويلا إزاء الضغوط العنيفة التي مارسها بيجن ، وأخيراً وافق كارترعلى تفسيرعبارة الانسحاب في قرار ٢٤٢ بأنه ليس انسحابا تاما من الضفة ، وإنما تراجع الجيش الإسرائيلي من مراكزالسكان العرب ، وإعادة انتشاره في مواقع على امتداد نهر الأردن ، والسلسلة الجبلية وغيرها من الأراضي . إلا أنه كان لا يزال يصر على تحديد السيادة للعرب على الضفة والقطاع بعد الخمس سنوات ، وهو ما تنصلت منه إسرائيل [٣] .

وفي ظل هذه الظروف لم يبدُ أن كارتر كان قادرا على تنفيذ جوانب الاستراتيجية المتفق عليها مع السادات ، رغم أن كليهما ظل متمسكا بفكرة العمل على تقديم اقتراح أمريكي ، غير أن أحداً لم يكن يبدو مستعدا لفكرة النزاع مع بيجن [٤] .

ولذلك لم يتحقق شيء يذكر حتى منتصف عام ١٩٧٨ خلال سلسلة لا تنتهي من الاتصالات مع القادة المصريين والإسرائيليين . وكان كارتر نافد الصبر إزاء الواقع البطيء للدبلوماسية [٥] . فمن الناحية الفعلية فإن الاتصالات بين مصر وإسرائيل مجمدة منذ سحب الوفد المصري من القدس وقطع مباحثات اللجنة السياسية ، فيما عدا زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان للقاهرة بناء على طلب السادات أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب بالجامعة العربية ، و مناقشة الأزمة اللبنانية واجتياح الجيش الإسرائيلي للجنوب اللبناني وهوما مثل

١- موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ ١٢٧ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٣ .
٣- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٢٩ .
4- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 35 .
٥- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٣ .

تحديا سافرا للعالم العربي من كلا الطرفين [1] ـ رغم تعرض مصر وقادتها بما في ذلك السادات ذاته للإهانة من جانب بيجن و القيادة الإسرائيلية طيلة فترة جمود المباحثات ـ فكانت تلك العملية ضربة شديدة لموقف مصر . وكانت مناسبة لهجوم عنيف في صحف العالم العربي على خيانة مصر للقضيتين الفلسطينية و العربية . وكان العالم العربي كله مقتنعا لأسباب قوية بأن إسرائيل ما كانت لتجرؤعلى عبورالحدود إلى داخل لبنان إلا إذا كانت مطمئنة إلى أن حدودها الجنوبية مع مصر آمنة . وأن مفاوضات السلام مع إسرائيل سمحت لها بحرية مهاجمة العرب الآخرين ، ونتيجة لذلك أصبحت مصر في موقف أكثر صعوبة [2]. وظل أغلبية العرب على اعتقاد بأن الحرب في لبنان ترجع إلى خيانة مصر للتضامن العربي [3] .

وعلى أية حال فقد تم الامتناع عن الدخول في أية مباحثات مع إسرائيل إلى أن تغير إسرائيل من موقفها السلبي وتم إلقاء العبء على عاتق واشنطن التي قبلت بذلك ، وبناء عليه طالبت واشنطن تل أبيب بتوضيح آرائها بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة وما سيحدث في نهاية فترة سنوات الحكم الذاتي الخمس . وجاء الرد الإسرائيلي بعدما استغرق وقتا طويلا [بعد حوالي شهرين] مؤكدا بالأساس ما كان معروفا بالفعل عن نوايا بيجن التوسعية . فكان الرد الإسرائيلي يحمل في طيات صياغته المعقدة الغامضة رسالة بسيطة وواضحة مفادها أن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الضفة والقطاع بعدما تنقضي الفترة الانتقالية. وأن هذه الفترة ما هي إلا فسحة من الوقت تعمل إسرائيل خلالها على تكريس احتلالها لتلك الأراضي تمهيدا لضمها وابتلاعها . أما الحكم المحلي الإداري ما هو إلا غطاء لذلك كان من المفترض أن يكون الرد الإسرائيلي قد حسم الموقف و أغلق الباب نهائيا على إعادة التفاوض المباشر [4] .

١- حول تفاصيل زيارة عيزرا وايزمان [٢٠ /٢١ مارس ١٩٧٨] ، انظر ، مذكرات عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، كذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ١٩٣ ـ ١٩٨ .

٢- وبخاصة بعد موقفها من مقتل يوسف السباعي بأيدي الفلسطينيين بغرض الإجهاز على ما تبقى من قنوات اتصال بين منظمة التحرير والقاهرة ، حول تلك المأساة ، انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٧٤ – ٨٥ .

٣- المرجع نفسه ، صـ ٨٩ .

٤- جاء الرد الإسرائيلي في ١٨ يونيو بأنه بعد مرور خمس سنوات من تطبيق الحكم المحلي والإداري في جوديا وسماريا ، وقطاع غزة فإن الحكومة الإسرائيلية توافق على بحث طبيعة العلاقات المستقبلية بين الأطراف إذا اقترح ذلك أي طرف . وأن الوصول إلى اتفاق يقتضي مفاوضات بين الأطراف أنفسهم ، وأن يشارك في هذه المفاوضات ممثلون عن سكان الأراضي من المنتخبين وفقا لنظام الحكم المحلي والإداري . انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٧ – ٢٤٩ .

في الوقت الذي لم تقلق حكومة بيجن ، بل تمادت في تصلبها إزاء السادات وتحديها لإدارة كارتر ، انطلاقا من قناعتها بألا خوف من فشل المفاوضات وتجمدها؛ فإذا فشلت المفاوضات في شكل معين فإنها لا محالة ستستأنف بشكل آخر ـ عاجلاً أم أجلاً ـ ولم يكن بيجن يرمي من وراء ذلك إلى الشقاق مع واشنطن وإنما إلى زيادة وزنه وتأثيره في توجيه سياسة واشنطن ذاتها ـ استناداً إلى أن واقع السياسة الأمريكية الداخلية يتدخل بقوة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط فيجب على الرئيس التكيف مع ذاك الوضع وألا تغيب عيناه عن قاعدته السياسية في الداخل ـ منطلقا من القناعة بأن حاجة واشنطن إلى تل أبيب لا تقل عن حاجة تل أبيب إلى واشنطن . فإسرائيل لها أهميتها الاستراتيجية للمصالح الأمريكية ولذلك لن تسمح لواشنطن بممارسة الضغط عليها للفوز بصداقة العرب [1] . مستغلة توتر الجبهة الداخلية المصرية [2] .

و في إطار هذا الطرح نشطت الدبلوماسية الأمريكية لتخطي عقبة الرد الإسرائيلي واستئناف المباحثات . وهنا يمكن القول بأنه حدث تنسيق بين واشنطن وإسرائيل لضمان استمرار المفاوضات المباشرة رغم تعنت إسرائيل وتصلب موقفها ، ربما لتأكيد عزل مصر عن العالم العربي والعمل على جرها إلى متاهات تنتهي بها إلى الصلح المنفرد [3] . وعلى الرغم من حالة الارتباك التي أثارها الرد الإسرائيلي سواء لواشنطن أو القاهرة ، إلا أن مساعي واشنطن المتنوعة لدى السادات لإقناعه بعقد اجتماع آخر بين الوفدين المصري والإسرائيلي على مستوى وزيرى خارجية البلدين بمشاركة نظيرهما الأمريكي وجدت صداها لدى السادات الذي لم يكن أمامه سوى الاقتناع بما يطرحه كارتر أملا في تنفيذ

١- إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٥٧ – ٦٧ .

٢- إزاء طرح بعض القوانين و الإجراءات المقيدة للحريات خلال استفتاء شعبي في ٢٢ مايو بزعم أنها لحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي ، التي شملت حملة تطهير الأحزاب القديمة التي زعم السادات أنها أفسدت الحياة السياسية في مصر ، إلى جانب ذلك تكليف المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع الصحفيين المصريين الذين يهاجمون سياسته ، كما قامت السلطات المصرية بطرد بعض المراسلين الأجانب . وكان لهذه الإجراءات انعكاسات سلبية على الرأي العام الأوروبي و الأمريكي ، حيث هاجمتها وسائل الإعلام الغربي واعتبرتها تراجعا من السادات عن الديمقراطية التي كان يتشدق بها . لمزيد من التفاصيل راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤١ .

٣- المرجع نفسه ، صـ ٢٥٠ .

الاستراتيجية الأمريكية / المصرية المزعومة [1] .

ولم تلبث واشنطن أن وجدت ضالتها المنشودة في المشروع المصري بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة [2] الذي تم تقديمه لواشنطن بشرط عدم تسليمه لإسرائيل قبل الرد الإسرائيلي . وأصبحت الواجهة التي تبرر اشتراك مصرفي مباحثات جديدة مع إسرائيل وواشنطن هي طرح المشروع المصري ـ الذي يجرى إعداده ـ بوصفه عنصراً جديداً من المباحثات ربما أدى إلى توصل الطرفين إلى صيغة مقبولة لهما وصدرت تصريحات أمريكية تمهد لذلك . كما أعلن في ٢٤ يونيه عن اقتراح أمريكي باجتماع وزراء الخارجية الثلاثة في ٩ يوليو [3] .

ورداً على ذلك اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٥ يونيه وصرح المتحدث الرسمي للحكومة الإسرائيلية بأن إسرائيل ترفض الاقتراح المصري كلية ودون تحفظ لأنه يشكل من وجهة نظرها شرطا مسبقا للسلام بينما تصر إسرائيل على ألا تكون هناك شروط مسبقة . وربما كان إعلان الحكومة الإسرائيلية رفض المشروع المصري قبل تقديمه لها رسميا بقصد توجيه رسالة صريحة للسادات مفاداها نسف الاستراتيجية المزعومة ؛ مما أربك إدارة كارتر ، وكشف عن خططها وأفسد عليها ذريعة استغلال المشروع المصري في عقد اللقاء الثلاثي [4] .

واحتواءً للأزمة وحفظا لماء الوجه بادر كارتر بإعلان أن الرد الإسرائيلي جاء مخيباً للآمال ومعربا عن أسفه لرفض إسرائيل مشروع مصر قبل أن يتم إعداده في الصياغة النهائية . وأضاف أنه سيكون من المناسب اجتماع الوزراء الثلاثة وأن مصر و إسرائيل قد يكون لديهما مقترحات جديدة عند عقد الاجتماع وأن الاجتماع يمكن أن يتم بعد أن تنتهي صياغة المقترحات المصرية ويتم

1- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 35 .

٢- انظر نص المشروع كاملا تم تقديمه للسفير الأمريكي في ١٥ يونيه ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٩٦ .

٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٥١ .

٤- انظر ، إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٧٠ ـ ٧١ .

إرسالها إلى إسرائيل عن طريق واشنطن . وسارعت إسرائيل بالتراجع عن رفضها للمشروع المصري ـ بعدما وصلت رسالتها إلى من يهمه الأمر ـ ومن ثم أعيد فتح الباب أمام الاجتماع الثلاثي على أساس طرح المشروع المصري واستئناف المباحثات [1] .

وعلى أية حال ، فقد سبق مؤتمر ليدز تحركات سياسية لم ينتج عن أي منها شيء ملموس ، ولكنها شكلت في مجملها تمهيداً لعقد المؤتمر . تقاطع معها لقاء السادات مع كل من شيمون بيريز [رئيس حزب العمل المعارض] وعيزرا وايزمان أثناء زيارته للنمسا قبيل انعقاد مؤتمر ليدز ، ولم تخرج تلك الاجتماعات عن إطار تصرفات السادات العفوية المرتجلة والتي يفاجئ بها مستشاريه ومساعديه دون سابق إنذار، ودون الاستناد إلى أسباب ومبررات موضوعية ، والتي تشكل خروجا وانحرافا عن الخط السياسي والتكتيكي المتبع ، وغالبا ما ينتهي ذلك إلى أوضاع تسيء إلى موقف المفاوض المصري وتتناقض مع التزاماته المعلنة ـ على عكس الجانب الآخر ـ فكان مناحم بيجن لا يقدم على خطوة قبل أن يقتلها بحثا مع مجلس وزرائه [2] .

❖ مباحثات قلعة ليدز :

وخلال الثامن عشر والتاسع عشر من يوليو ١٩٧٨ ، عقد مؤتمر ليدز [ببريطانيا] باشتراك الوفدين المصري والإسرائيلي برئاسة وزيري خارجية البلدين ، وبمشاركة وزير الخارجية الأمريكي الذي افتتح المؤتمر ؛ حيث أشار إلى أن جدول الأعمال يتكون من اقتراحين أحدهما مصري والآخر إسرائيلي، بخصوص الضفة الغربية وغزة ، ثم أشار إلى نقاط عديدة يتفق عليها الطرفان : المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام وإلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي وإجراء انتخابات في الضفة والقطاع وضرورة إيجاد ترتيبات أمنية لما بعد انتهاء الفترة

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٢ . وكذالك ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٥٦ .
٢- وهو ما سبب صعوبات كبيرة في العمل مع السادات مما دفع كبار المسئولين لتقديم الاستقالة احتجاجاً على قراراته وتصرفاته التي لا تتفق وأي سياسة أو دبلوماسية وهو ما يقرره وزراء خارجيته – انظر ، محمد إبراهيم كامل ، المرجع نفسه ، صـ ٢٨١ .

الانتقالية واشتراك الأردن في المفاوضات وتحمل مسئولية بعض المهام في إدارة شؤون الضفة والقطاع ، والاتفاق أولا وقبل كل شيء لاعلى إنهاء الأعمال العدوانية فحسب بل إقرار سلام حقيقي ، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين الطرفين واختتم حديثه آملا في إيجاد حل لأوجه الاختلاف بين الطرفين [١] .

وشرع دايان في شرح المشروع الإسرائيلي والذي يتضمن إلغاء الحكم العسكري بهدف إنهاء وضع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين العرب حتى يمكن لهم أن يتولوا أمورهم بأنفسهم كما أن المشروع تضمن إمكانية إعادة النظر فيه بعد خمس سنوات . و بذلك وضح أن هدف المشروع الإسرائيلي هو إتاحة فرصة زمنية في ظل استمرار احتلالها وسيطرتها على الضفة والقطاع تعمل إسرائيل خلالها على خلق واقع جديد على الأرض وزرعها بالمستوطنات و المستوطنيين الإسرائيليين مما يغير من تكوينها السكاني وتغيير معالم خريطة المنطقة بخلق أوضاع من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى ضم هذه الأراضي و ابتلاعها . وهو ما رفضه الجانب المصري كما سبق رفضه من قبل في قمة الإسماعيلية ؛ لأنه يتناقض مع القرار٢٤٢ ، ويغفل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة [٢] .

وقام أسامة الباز بشرح المشروع المصري بتأكيده بأن حل المشكلة الفلسطينية يعد أمراً جوهريا لإقرارالسلام في الشرق الأوسط ، وأنه لابد له من الاستناد إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كذلك ينبغي الاهتمام باعتبارات الأمن المشروعة لكافة الأطراف . وضمانا لتحويل السلطة على نحو سليم أشارالاقتراح إلى المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام ، يتسنى للفلسطينيين في نهايتها تقرير مستقبلهم الخاص . على أن تتم المباحثات بين مصر و الأردن و إسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني ، مع اشتراك الأمم المتحدة بهدف الاتفاق على تفاصيل نظام الحكم في المرحلة الانتقالية ، وإعداد جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي ، و ترتيبات الأمن المتبادلة ـ خلال وعقب المرحلة الانتقالية ـ وسبل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين . كما نص المشروع على انسحاب إسرائيل

١ـ موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٣ .
٢ـ محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٩٢ .

من الضفة الغربية [و القدس وقطاع غزة] التي تم احتلالها منذ يونيو ١٩٦٧ ، مضافا إلى ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي يسري على المستوطنات التي تم إقامتها في المناطق المحتلة [١] .

ثم نص الاقتراح المصري على إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في هذه المناطق مع بداية المرحلة الانتقالية ، على أن تتولى الأردن مسئولية الإشراف على إدارة شئون الضفة الغربية ، في حين تتولى مصر هذه المسئولية بالنسبة لقطاع غزة ، على أن تتعاون الأردن ومصر مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يتم انتخابهم والذين سيمارسون سلطة مباشرة لإدارة الضفة الغربية وغزة . وأخيرا تتمثل مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على عملية الانسحاب الإسرائيلي واستعادة السلطة العربية [٢] .

كما أوضح الباز أن الاقتراح الإسرائيلي بشأن منح الحكم الذاتي لا يعتبروافيا؛ حيث يرتكز على أسس لا يقبلها الشعب الفلسطيني ، وأي ترتيب يتم التوصل إليه في هذا الصدد يستلزم موافقة الفلسطينيين . وهم يرون أن منح الحكم الذاتي ليس كافيا ، فهم يريدون حقهم في تقرير المصير فضلا عن ذلك فإن المطلوب هو إيجاد حل شامل للصراع يشمل حل المشكلة الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة ، كما أن مبادئ هذه التسوية يجب أن تسري على الجبهة السورية كذلك ، ومن ثم فقد استند الاقتراح المصري إلى عنصرين يكمل أحدهما الآخر ، انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها ، وإيجاد ترتيبات أمن ملائمة لتعويض إسرائيل عن الأراضي التي ستجلو عنها . وعدد الباز ستة أساليب لتوفير الأمن تعتبرها مصر كافية للدفاع عن إسرائيل ؛ مناطق منزوعة السلاح ومناطق يتم فيها تخفيض عدد القوات وتواجد قوات الأمم المتحدة [٣]، ومحطات للإنذار المبكر [بواسطة طرف ثالث] وحرية الملاحة عبر مضيق تيران وتطبيع العلاقات [٤] . وعلى الفور رفضت إسرائيل المشروع المصري

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٢ .
٢- موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ ١٤٣ .
٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٩ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٤ .

على أساس أنه يدعو لانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة والقطاع وكذلك القدس الشرقية ، كما يدعو لقيام دولة فلسطينية تشكل خطرا على إسرائيل [1] .

وبهذا الوضع بدت فجوة الخلاف بين الموقفين المصري والإسرائيلي شاسعة و تعكس بوضوح أهدافهما المتناقضة ، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي فانس لإجراء مشاورات منفصلة بين الوفدين فيما بين الجلسات ، بهدف تتضيق فجوة الخلاف وتقريب وجهات النظر المتناقضة حول المسائل المعقدة لترتيبات الأمن مقابل الانسحاب وتقرير المصير للفلسطينيين . إلا أنه لم تفلح الوساطة الأمريكية أمام تصلب المواقف .

لينتهي المؤتمر برفض إسرائيل لأي اقتراح لإبرام معاهدة سلام تقوم على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ [حتى مع إدخال تعديلات طفيفة] و إعادة السيادة العربية على المناطق المحتلة ـ حتى لو رافق هذا الاقتراح التزام بتوفير ترتيبات أمنية ـ لاعتبارات قومية وعملية وأمنية على حد سواء فلا بديل عن الأرض للأمن .

وأخيرا كشف الوفد الإسرائيلي عن أهدافه من تلك الجولات ، بأن إسرائيل غير مستعدة إلا لمناقشة اقتراح لإبرام معاهدة سلام على أساس تسوية إقليمية محدودة و في حالة الموافقة على اقتراح الحكم الذاتي فإن إسرائيل ستكون على استعداد لمناقشة مسألة السيادة أو الوضع الدائم للأراضي بعد مضى الفترة الانتقالية [2] .

مما أدى في النهاية إلى فشل مباحثات ليدز ، ليفتح بذلك المجال أمام دور أمريكي أكثر تدخلا ، فقررت واشنطن إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة ، بدعوة كل من السادات وبيجن لمؤتمر قمة كامب ديفيد ...

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٦ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٦ – ١٤٧ .